كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الحادي والأربعين - "إصدار إبريل ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري (دراسة مقارنة)

Financial inclusion of small and medium enterprises as a key to sustainable Development in light of the experience of central bank (comparative study)

الدكتـــور

نصر رمضان سعدالله حربى

منتدب بكلية التجارة _جامعة دمنهور
وكلية الحقوق جامعة الإسكندرية
مدير بمصلحة الضرائب المصرية

المجلة حاصلة على اعتماد معامل

" ارسيف Arcif " العالمية

وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

https://jlr.journals.ekb.eg

الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري
(دراسة مقارنة)

Financial inclusion of small and medium enterprises as a key to sustainable Development in light of the experience of central bank (comparative study)

الدكتـــــور

نصر رمضان سعدالله حربى

منتدب بكلية التجارة _جامعة دمنهور

وكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

مدير بمصلحة الضرائب المصرية

الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي
(دراسة مقارنة)

نصر رمضان سعد الله حربي
قسم القانون المدني، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر.
البريد الالكتروني :- mazesharbi@gmail.com

ملخص البحث:
يتناول البحث الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمفتاح للتنمية المستدامة وذلك في ضوء تجربة البنك المركزي ، وذلك في محبثين ، وترجع اهمية البحث الي ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة واصبحت هي مفتاح للتنمية الشاملة و المستدامة حيث تتميز بارتفاع قدرتها علي علاج مشكلة البطالة ومحاربة الفقر المجتمعي ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فان تعزيز الشمول المالي لهذه المشروعات يعزز فرص تحقق النمو الاقتصادي ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن ، وتوصل الباحث الي نتائج أهمها : أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تواجه صعوبة الحصول علي التمويل ، وأن البنك المركزي المصري له دور هام في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويوصي الباحث بضرورة تبني الحكومة استراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم و التسقيف المالي ، ورفع الوعي لمالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دور البنك المركزي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

Financial inclusion of small and medium enterprises as a key to sustainable Development in light of the experience of central bank (comparative study)

Nasr Rammadan saad-alla Harby
Department of civil law, Faculty of law , Banha university, Egypt.
E-mail : mazesharbi@gmail.com

Abstract:

the resersh deals with the financial i nclusion ofsmall and medium enterprises as akey to sustainable development in light of the experience ofcentral bank of Egypt that in two sections , the importance of the research is duo to that the small and medium enterprises have become the key to comprehensive and sustainable development , it is characterized by its high ability to treat the problem of unemployment ,combating , societal poverty , and its contribution to economic activity , enchancing the financial in clusion of these enterprises enhances the chances of chieving economic growth , to achive this aim the researcher used the comparative analytical approach , and the researcher reached the most important results : The small and medium enterprises in arab countries face difficult in obtaining financing , and the researcher recommends that the covernment should adopt a national strategy to raise the levels of education and financial education and raise the awareness of enterprises owners and managers of small and medium enterprises.

Keywords: Financial Inclusion, Small And Medium Enterprises , The Role Of Central Bank In Support The Small And Medium Enterprises.

مقدمة

أصبح الشمول المالى محور إهتمام العديد من الحكومات ، والجهات المالية والرقابية بما فيها البنوك المركزيه على وجه الخصوص ، ويرجع ذلك إلى تأثيره الإقتصادى والإجتماعى على الدول ، ولذلك فقد أصبح الشمول المالى من أهم الموضوعات التى تحظى على إهتمام البنك المركزى فى الآونه الأخيره ، ويهدف الشمول المالى إلى تيسيرالوصول وإستحدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية الرسمية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدالة وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال الفترات المالية غير الرسمية

ويعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز الشمول المالى حيث تمثل هذه المشروعات إحدى روافد التنمية الإقتصادية مما يجعل أمر تهيئة المناخ الإستثمارى المناسب لعمل هذه المشروعات ضروره ملحة من أجل تشجيعها ودفعها نحو النمو والتطور . وتنبع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إرتفاع قدرتها على علاج مشكلة البطاله ومحاربة الفقر المجتمعى ومساهمتها فى النشاط الإقتصادى مما يعنى أن النهوض بهذا القطاع سوف يعزز من فرص تحقيق النمو الإقتصادى المستدام .

أهمية البحث :ـ

لاشك أن تعزيز الشمول المالى فى هذا الصدد يترتب عليه النهوض بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتى أصبحت مفتاح للتنمية الشاملة والمستدامة .

الهدف :ـ

تركيز الأهتمام على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها قاطرة التنمية

إشكالية البحث :ـ

تحديد المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول المختلفة بوجه عام ومصر بوجه خاص ، ودور هذه المشروعات فى تحقيق النمو الإقتصادى المستدام ، وإشكالية كيفية تحقيق التوازن بين ضمان توفير الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبين حماية البنوك من مخاطر التوسع فى مجال التمويل .

منهجية البحث :ـ

الأسلوب التحليلى المقارن

خطة البحث :ـ

وبناء على ذلك سنقدم هذا البحث من خلال مبحثين على النحو التالى :-

المبحث الأول : الشمول المالى ودور البنك المركزى فى تعزيزه .

المطلب الأول :- مفهوم الشمول المالى .

المطلب الثانى : دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى .

المبحث الثانى: دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول :- ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثانى : دور البنك المركزى فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتصدى للتحديات التى تواجه تنمية هذه المشروعات .

المبحث الأول
الشمول المالى ودور البنك المركزى فى تعزيزه

تمهيد وتقسيم :

سوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين نتناول فى المطلب الأول تحديد مفهوم الشمول المالى من حيث تطوره التاريخى وتعريفه وأهميته فى تحقيق التنميه الإقتصادية والإجتماعية وكذلك أبعاده ، بينما نتناول فى المطلب الثانى دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى .

وبناء على ذلك سيتم تناول هذا المبحث وفقا للتقسيم التالى :

المطلب الأول : مفهوم الشمول المالى .

المطلب الثانى : دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى .

المطلب الأول
مفهوم الشمول المالى

أولا : الشمول المالى : لمحة تاريخية

ظهر مصطلح الشمول المالى لأول مره فى عام ١٩٩٣م فى دراسة ليشون وثرفت [١] عن الخدمات المالية فى جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية . وبعد ذلك ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التى تواجهها بعض فئات المجتمع إلى الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية .

وفى عام ١٩٩٩ م إستخدم مصطلح الشمول المالى لأول مره بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات الماليه المتوفره . [٢]

والجدير بالذكر فى هذا الصدد هو وجوب التفرقه بين التخلى الإختيارى عن السعى وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب إنعدام الحاجه إليها وبين عدم الوصول إليها وعدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدره على إمتلاكها ، حيث ينحصر إهتمام المعنيين بالشمول المالى فى إستهداف من جرى إقصائهم بشكل قصرى من الشمول المالى ، وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ،ولا يهتمون بمن إختاروا إقصاء أنفسهم عند إستخدام المنتجات والخدمات المالية .

وفى أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ م إزداد الإهتمام الدولى بالشمول المالى ، وتمثل ذلك فى إلتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالى من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات الماليه وتمكينهم من

1- leyshon, A.and Thrift, N. (1993) the Restructuring of the uk financial services in 1990S.journal of rural studies, 9,223-241 .

٢- مجلة الدراسات الماليه والمصرفيه ، الأكاديمية العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه ، عمان ، العدد الثالث ، ٢٠١٥ ، صـ٢٣.

إستخدامها بالشكل الصحيح ، وذلك بالإضافة إلى حث مزودى الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة .[٣]

وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسيه فى أجنده التنمية الإقتصادية والمالية ، وإعتبر البنك الدولى أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزه أساسية من أجل محاربة الفقرالمدقع وتعزيز الرخاء المشترك .

وفى عام ٢٠١٣ م أطلقت مجموعة البنك الدولى " البرنامج العالمى للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية " ، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الإستشاريه لمساعدة الفقراء (C-GAP) ، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالى [٤].

ومنذ ذلك الحين عملت العديد من الحكومات على تبنى سياسات وإصدار تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة ، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية فى التشريعات الحالية ، وإتباع نهج شامل مبنى على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكى الخدمات المالية ، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية ، وتوفير آلية المعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكى الخدمات المالية [٥].

٣- البنك الدولى (٢٠١٥)

the world bank (2015) : Golobal development financial indusion .

٤ - مجله الدراسات الماليه والمصرفيه ، مرجع سابق صـ٢٣ .

٥- صندوق النقد العربي : دورة أعمال طول مؤشرات السلامه الماليه فى أبو ظبي ، ديسمبر ٢٠١٦ ، صـ٢١ .

ثانيا : تعريف الشمول المالى :

تعددت تعريفات الشمول المالى وذلك على النحو التالى :

- العملية التى يتم بها توسيع نطاق الإستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتى تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالى وآلية حماية العملاء [٦] .

- عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض فى المجتمع بتكلفة معقولة [٧] .

- وقد عرفه مركز الإشتمال المالى فى واشنطن بأنه : هو الحاله التى يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح ويحفظ كرامة العملاء [٨] .

- وعرفه البنك الدولى في تقريره لعام ٢٠١٤ بأنه : نسبة السكان مستخدمى الخدمات المالية من إجمالى عدد السكان [٩] .

6- Reyes, G.p. canote, L.D.A.X Mazer,R.(2016) , financial indusion indicators for developing : the Peruvian case . Peru : soper intendency of banking .

7- Mira khor , A.X Iqbal Z(2012) financial inclusion Isalmic finance persepecture

8- Mohieeldin M., Iqbal ,.Z., Rostom , A.M.X Fu, X (2011) . The role of Islamic finance in enhancing in clusion in organization of Islamic cooperation (Oic) countries .

center for financial inclusion (cfi, 2018) , Washington , D.C, U.S.A

9- The world bank (2014, p.21) : global development : financial indusion

– وقد عرفته منظمة ال (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالى (INFE) المنبثقة عنها بأنه : هو العملية التى يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف ، وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتى تضم التوعية والتثقيف المالى وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالى والإندماج الإجتماعى والإقتصادى. [١٠]

ومن خلال التعريفات السابقة للشمول المالى يمكن القول بأن هناك عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالى وهى : [١١]

وكذلك البنك الدولى فى عرض عام للشمول المالى http://www.albankaldawli.org تاريخ الإطلاع ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

وكذلك أيضا http://goo.gl/wbzxup تاريخ الإطلاع ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

وكذلك أيضا : الإضاءات : نشرة توعية ، معهد الدراسات المصرفية ، السلسله الثامنه ، العدد ٧ ، الكويت ، ٢٠١٦ ، صـ٢ .

وأيضا البنك الدولى (٢٠١٥) .

١٠ – صندوق النقد العربى ، العلاقه المتداخله بين الإستقرار المالى والشمول المالى ، ٢٠١٥ ، صـ ٢

منظمة التعاون والتنميه الإقتصاديه هى :

organization of economic cooperation & OECD development

الشبكة الدوليه للتعليم

International network for financial education (INFE (

11- Alliance for financial inclusion AFI (2013) , measuring financial : care set of financial inclusion indicators . malysia: AFI

- الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية :توفير خدمات مالية رسمية منتظمة ، والقدرة على تحمل التكاليف .

- القدرة المالية : إدارة الأموال بشكل فعال ، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية .

- إستخدام المنتجات والخدمات المالية : الإنتظام ، والتكرار ، ومن الإستخدام .

- جودة الخدمات والمنتجات المالية : الخدمات مصممة لإحتياجات العملاء ، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع .

- التنظيم والرقابه الفعالتين ضمن تقديم الخدمات والمنتجات المالية فى بيئة يسودها الإستقرار المالى .

ثالثا : أهمية الشمول المالى ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية :

أصبح الشمول المالى محور إهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفى مقدمتها المصارف المركزية ، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالى من جهة ، والإستقرار المالى والنمو الإقتصادى من جهة أخرى ، فمن الصعب تصور إستدامة الإستقرار المالى ، بينما لا تزال هناك نسبه كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة من النظام المالى . [١٢]

فقد أوضحت الإحصاءات أن هناك حوالى مليار شخص يعانى الجوع يوميا ، ويكافح حوالى ١٫٢ مليار شخص يعانى على أقل من ١٫٢ دولار في اليوم للفرد الواحد فى جميع أنحاء العالم ، ويجب كذلك خلق حوالى ٦٠٠ مليون وظيفه خلال السنوات القادمة لإستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل ، وتشير قاعدة البيانات المالية للبنك الدولى أن ٢٫٧ مليار من البالغين على مستوى العالم (حوالى نصف مجموع السكان البالغين) ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التى تقدمها المؤسسات المالية الرسمية في

---

١٢ - صندوق النقد العربي ، العلاقة المتدخله بين الإستقرار المالى والشمول المالى ، ٢٠١٥، صـ٥ .

حين نجد أن البلدان المرتفعة الدخل حوالى ٨٩٪ من البالغين لهم حساب فى مؤسسة ماليه رسمية ، بينما تكون النسبه ٤١٪ فقط من الإقتصادات النامية [١٣]

والشمول المالى يعزز أيضا فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والعاملات وبالتالى تقنين القنوات غير الرسمية .

كما يؤثر الشمول المالى من ناحيه أخرى على الجانب الإجتماعى من حيث الإهتمام بمحدودى الدخل من جهة ، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها بالقطاع الرسمى عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبه لها ، ويضاف إلى ما تقدم الإنعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالى على قضايا خلق فرص عمل جديدة ، الأمر الذى يخدم تحقيق النمو الإقتصادى والإجتماعى المستدامين وبالتالى خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة [١٤] .

وبالفعل بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها ، يعمل على نشر المساواة فى الفرص والإستفادة من الإمكانات الكافية فى الإقتصاد . فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من إمتلاك أسباب القوة الإقتصادية ، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ إستثماراتهم الصغيرة المنتجة ، وترفع الإنتاجية والدخول ، والتى بدورها قد تزيد الإستهلاك وتحرك العجلة الإقتصادية ، وقد

---

١٣ – د. جلال الدين بن رجب : دراسة حول إحتساب مركب للشمول المالى وتقدير العلاقه بين الشمول المالى والناتج المحلى والإجمالى فى الدول العربيه ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨ ، صـ ٣

١٤ – صندوق النقد العربي : فريق العمل الإقليمى ، تقرير الشمول المالى فى الدول العربيه ٢٠١٥ ، صـ٧

يساعد فتح حساب جارى فى تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة ، والتى من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الإستهلاك ، وإدارة المخاطر المالية التى يواجهونها ، والإستثمار فى التعليم والصحة ومشاريع الأعمال ،لذا حظى الشمول المالى بأهمية متزايدة فى السنوات الأخيرة فى مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها ، لما تحملة من أثر فى تحسين فرص النمو والإستقرار الإقتصادى والمساهمة فى تحقيق العداله الإجتماعية ومكانة الفقر [١٥]

رابعا : أبعاد الشمول المالى :

إتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الإشتمال المالى (GPFI) فى مؤتمر لوس كابوس والذى تم عقده عام ٢٠١٢ م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس الشمول المالى وهى: [١٦]

١-الوصول للخدمات المالية (Access dimension) :

يشير هذا البعد إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ، تتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح وإستخدام حساب مصرفى مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلى.. الخ)

مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية :

- عدد نقاط الوصول لكل١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطنى مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلى لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع .

15- The world bank (2014) : Global financial development report , p . 21

16- Alliance for financial inclsion AFI (2013) , measuring financial : core set financial inclusion indicators . Malysia : AFI

- حسابات النقود الإلكترونية.

٢ـإستخدام الخدمات المالية (usage dimension)

يشير هذا البعد إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرى ، تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة بيانات حول مدى إنتظام الإستخدام عبر فترة زمنية معينة .

مؤشرات قياس بعد إستخدام الخدمات المالية مثل :

- نسبة البالغين الذى لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم .
- نسبة البالغين الذى لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم .
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف .
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التى لديها حسابات رسمية مالية .
- عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التى لديها حساب ودائع .
- ما هو عدد الشركات المتوسطة والصغيرة التى لديها فروض قائمة .

٣ـ جودة الخدمات المالية (quality) :

بعد الجودة للإشتمال المالى ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التى تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل : تكلفة الخدمات ، وعى المستهلك ، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية ، وشفافية المنافسة فى السوق بالإضافه إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك [١٧] .

مؤشرات بعد الجودة :

وضع التحالف مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وذلك على النحو التالى :

(أ) القدرة على تحمل التكاليف :ويقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الإحتفاظ بالحساب البنكى وخاصة لذوى الدخل المنخفض وذلك من خلال :

17- Alliance for financial inclusion AFI (2016) , indicators of the quality dimension of financial inclusion . Malysia : AFI

- معرفة متوسط التكلفه الشهرية للحصول على حساب أساس بناء على الحد الأدنى الرسمى للأجور

- متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جارى أساس .

- متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان .

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن .

(ب) الشفافية : يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما فى الإشتمال المالى حيث يجب على مقدمى الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من إتخاذ قرارات سليمة بشأن إستخدام الخدمات المالية ، ويجب على مقدمى الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس فى اللغة ، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة العملاء الذين أفادو أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية فى بداية إنعقاد القرض المالى .

- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة .

(جـ) حماية المستهلك: [١٨] ينظر هذا المؤشر فى القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الإحتيال والممارسات غير العادلة ، وذلك من خلال :

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسات المالية .

- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلى ٦ شهور الأخيرة وتم حلها فى غضون شهرين على الأقل .

18- AFI (2016)

وكذلك أيضا http://www.worldbank.org/en/programs/globalfindex

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

– نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع .

(ء) الراحة والسهولة : نقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في إستخدام الخدمات المالية ، وذلك من خلال المؤشرات التالية :

– نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونة فى الإنتظار فى الطابور فى فروع المؤسسات المالية .

– متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء فى الإصطفاف فى فروع المؤسسات المالية والبنوك .

(هـ) التثقيف المالى : [١٩] يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم، وذلك من خلال :

– حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل المخاطره ، والتضخم .

النسبه المئويه للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر ...

الجدول (١) الأبعاد الرئيسيه للشمول المالى ومؤشرات قياسها .

البعد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	*عدد نقاط الوصول إلى الخدمات . *عدد أجهزة الصراف الآلى . *حسابات النقود الإلكترونية .
إستخدام الخدمات المالية	*البالغين الذين لديهم تعامل مصرفى *البالغين الذين لديهم حساب وديعة منتظم *البالغين الذين لديهم حساب إئتمان منتظم

19- AFI (2016)

وكذلك أيضا : http://www.Cgap.org/topics/financialinclusion

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

	*عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . *الشركات المتوسطه والصغيرة التى لديها حسابات رسمية مالية . *الشركات المتوسطه والصغيرة التى لديها حسابات ودائع . *الشركات المتوسطه والصغيره التى لديها قروض قائمة *التحويلات . *عدد معاملات الدفع غير النقدية . *المحتفظين بحساب بنكى .
جودة الخدمات المالية	*المعرفه المالية . *السلوك المالى . *متطلبات الشفافيه . *حل النزاعات . *تكاليف إستخدام الخدمات المالية . *العوائق الإئتمانيه :

source : GPFI (2016) G20 Basic set of financial inclusion indicators

المطلب الثانى
دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى

إن التطرق إلى موضوع دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى يتطلب أولا تحديد المحاور الأساسية اللازمة لتعزيز مفهوم الشمول المالى وكذلك التحديات التى تعوق توسيع الإشتمال المالى فى مصر والدول العربية وبناء على ذلك سيتم تناول هذا المطلب على النحو التالى :

أولا: المحاور الأساسية اللازمة لتعزيز مفهوم الشمول المالى:

هناك أربعة محاور أساسية لازمه لتعزيز الشمول المالى وهى :ـ [٢٠]

- دعم وتطوير البنيه التحتية المالية .
- توفير الحماية اللازمة لمستهلكى الخدمات المالية .
- تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة .
- نشر الثقافة المالية .

وسوف نتناول كل محور من المحاور الأربعة بشىء من التفصيل على النحو التالي :

(١) دعم البنية التحتية المالية :

بعد دعم وتطوير البنية التحتية المالية أحد أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالى ، ومن أجل ذلك يتعين فى هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التى تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية ، ويتم ذلك من خلال :

* توفير بيئة تشريعيه ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالى من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح .

* تعزيز الإنتشار الجغرافى من خلال توسيع شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية والإهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيره لخدمة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك ،

٢٠- نشرة تعريفيه حول مفاهيم الشمول المالى ،فريق العمل الإقليمى ، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، صـ٣

وخدمات الهاتف المصرفى ، ونقاط البيع والصرافات الآليه ، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات كل دولة .

* تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة ، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين فى المواعيد المناسبة ، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية ، بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المالية .

* لإستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية (digital financial services) ، والدفع عبر الهاتف المحمول ، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع .

* العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتمانى ، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، إضافه إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة ، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمى الخدمات والعملاء على المعلومات التى يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم .

(٢) توفير الحماية اللازمة لمستهلكى الخدمات المالية :

يحظى مفهوم حماية مستهلكى الخدمات المالية بإهتمام كبير فى الآونة الأخيرة، وذلك بالنظر لنمو وتطور القطاع المالى وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء وكذلك التطور الذى شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع فى تلك الخدمات .

ومما لا شك فيه أن تطبيق القواعد والمبادىء والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكى الخدمات المالية يساهم إلى حد كبير فى زيادة الثقة فى القطاع المصرفى والمالى بهدف تعزيز الشمول المالى ، ويتم ذلك من خلال ما يلى :

* لتأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة ، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة بتكلفة مناسبة وجودة عالية .

* توفير المعلومات اللازمة والدقيقة فى جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمى الخدمات المالية ، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا

والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التى تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة .

* إمكانية توفير الخدمات الإستشارية بناء على إحتياجات العملاء ،ومدى تعقيد المنتجات والخدمات الماليه المقدمه لهم .

* حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعى حقوقهم .

* توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمى الخدمات المالية بمبادىء حماية المستهلك ماليا وذلك لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بإلتزاماتهم .

(٣) تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى إحتياجات كافة فئات المجتمع :

يعد هذا المحور أيضا من الركائز الهامة اللازمه لتحقيق الشمول المالى ويتم ذلك من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمشروعات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ،وبناء على ذلك يقع على عاتق مقدمى الخدمات المالية مراعاة ما يلى :

* مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التى تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها ، إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإعتماد على الإقراض والتمويل .

* تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية .

* التشجيع على المنافسة بين مقدمى المنتجات والخدمات المالية ، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعه عالية الجودة ويتم ذلك بسهوله وبتكاليف معقولة وبشفافية .

* دراسة ظروف وإحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمى الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لإحتياجاتهم وكذلك لقدراتهم .

* قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمه للنظر فى متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع .

* إتاحة التدريب لموظفى مقدمى الخدمات المالية للمتخصصين فى هذا المجال .

(٤) نشر الثقافة المالية :

يجب على كل دولة الإهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنيه موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالى .

ويتم وضع وتطوير هذه الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة ، وذلك لتعزيز الوعى والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التى تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وكذلك أيضا الشباب والنساء .

ويهدف التثقيف المالى إلى إيجاد نظام تعليم مالى متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا ويعمل على تطور وتطوير مستويات الوعى لدى كافة شرائح المجتمع ، ومن ثم يكون المواطن قادرا على إتخاذ قرارات إستثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفه بأدنى درجات المخاطر .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة أن تكون المعلومات المتاحة لدى المستهلكين والمقدمة إليهم عبر التثقيف المالى متناسبة مع قلة خبرتهم فى إستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسئولياتهم .

ثانيا : التحديات التى تعوق توسيع الإشتمال المالى فى مصر والدول العربية :

يوجد عديد من المعوقات أمام توسيع الإشتمال المالى فى مصر والدول العربية نذكر منها :

- غياب الوعى الكافى لدى المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة للإقتصاد الوطنى ، كما تمثل الإجراءات المتشددة فى البنوك الوطنية والأجنبية على حد سواء ، عقبة أمام تطبيق الشمول المالى ، حيث تشدد البنوك فى معرفة مصادر الأموال وفى إجراءات منح الحسابات البنكية ، وكحال معظم الدول النامية تعانى مصير من إرتفاع نسبة الأمية ، والتى تقف حجر عثرة فى طريق تطبيق سياسات الشمول المالى .

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربيه بالقدر الذى يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ، فرغم التحسن النسبي فى مستويات البينة التحتية للقطاعات الماليه العربية فى الآونه الأخيرة ، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التى تمكن من زيادة

فرص النفاذ للتمويل والتى يتمثل أهمها فى وجود نظم كفئه للإستعلام الإئتمانى والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين .

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات الماليه والمصرفية العربية وإرتفاع نسب التركيز الإئتمانى على صعيد الإئتمان المقدم للأفراد والشركات .

- غياب تصنيف مالى وقانونى محدد لمؤسسات التمويل متناهى الصغر فى الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية ، وبالتالى يصعب وضع إطار رقابي وإشرافى على تنظيم التمويل لهذه المؤسسات سواء من قبل البنك المركزى أو من جهة مالية إشرافية مستقلة ، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية فى نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال إستقطاب الودائع أو الإقتراض .

- وأخيرا بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية .

ثالثا : دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى :

تؤدى المصارف المركزية وكذلك الجهات الرقابية مثل هيئات أسواق المال دورا هاما ومحوريا فى تعزيز الشمول المالى ، حيث تعمل على تنفيذ المحاور الرئيسية الأربعة اللازمه لتعزيز مفهوم الشمول المالى ووضعها موضع التطبيق ،ومن ثم فإن المصارف المركزية والجهات الرقابية تعمل جاهدة على تعزيز الشمول المالى من خلال : [٢١] .

*وضع قواعد لتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها ، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها .

* العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية .

* العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافيه للخدمات الماليه التقليدية ، بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، مع متابعة المخاطر التى قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع .

٢١- المرجع السابق ، ص٣ .

* تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الإستعلام الإئتمانى وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية .

* تحفيز القطاع المالى على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية ، خاصة بين فئة الشباب .

* وفى هذا الإطار قام البنك المركزى المصرى بإتخاذ الإجراءات والمبادرات والقرارات اللازمه لدعم وتعزيز الشمول المالى وخلق البنية التحتية المناسبة له وتيسير إجراءات المعاملات المصرفية ، نذكر منها ما يلى :

(١) إتاحة وتيسير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة : قام البنك المركزى بالعديد من المبادرات والإجراءات التى تعمل على تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهو ما سوف نعرض له بشىء من التفصيل فى المبحث الثانى من هذا البحث

(٢) إتاحة التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل : نظرا لدور القطاع المصرفى المصرى الهام فى دعم التمويل العقارى إيمانا من البنك المركزى بالمسئولية الإجتماعية التى تقع على عاتقه بخلاف دوره الإقتصادى ، فقد قام البنك المركزى في فبراير ٢٠١٤ بطرح مبادرة التمويل العقارى والتى بموجبها تم تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاما بأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإقراضها لمحدودى ومتوسطى الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية ، كما سمحت مبادرة البنك المركزى الخاصة بالتمويل العقارى بالحصول على القرض بفائدة بسيطه تتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ لمحدودى الدخل حسب دخل الفرد ، ٨٪ لمتوسطى الدخل ، ١٠٪ لفوق متوسطى الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠٠٠٠ ألف جنيه مصرى .

وقد لاقت مبادرة التمويل العقارى التى أطلقها البنك المركزى إقبالا كبيرا من المواطنين نظرا لإنخفاض سعر الفائدة على القروض وسهولة الحصول عليه ، الأمر الذى جعل البنك يقرر دفع إجمالى الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ مليارات جنيه

٢٢- يتم الرجوع إلى المطلب الثانى بالمبحث الثانى من هذا البحث

إلى ٢٠ مليار جنيه [٢٣] .

(٣)مبادرة حساب لكل مواطن : وهى تهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالى عبر تشجيع المواطن على فتح حسابات بنكية ، فقد أطلق البنك المركزى مبادرة الشمول المالى بالتنسيق مع جميع البنوك العامله فى مصر وعددها ٣٩ بنكا تحت عنوان "حساب لكل مواطن " ودعا البنك المركزى المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب ، مشدده على ضرورة الوجود فى الأقاليم والمناطق النائية والنوادى والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة فى المبادرة [٢٤] .

(٤) إصدار قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول : أصدر البنك المركزى في فبراير ٢٠١٠ قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول M.Wallet كحجر أساس فى تحقيق الشمول المالى بهدف تنظيم عمليات التحويل النقدى من خلال الهواتف المحموله والتى تركز على توفير البنية التحتية بما فى ذلك ضمانات الحماية الواجبة لدى تشغيل تلك النظم ، حيث تتيح هذه القواعد للبنوك –إلى جانب مشغلى شبكات الهواتف المحمولة –الفرصة لفتح حسابات للأفراد غير المتعاملين مع البنوك من خلال مقدمى الخدمة ، وقد بدأت هذه الخدمه في بداية عام ٢٠١٤ م من قبل ثلاثة بنوك حيث جذبت

٢٣- البنك المركزى المصري : تقرير الإستقرار المالى فى جمهورية مصر العربيه ، ٢٠١٤ مصر ، صـ٩٠

٢٤- البنك المركزى المصرى : تقرير الإستقرار المالى فى جمهورية مصر العربيه ، ٢٠١٤ ، مصر ، صـ٩١ .

وكذلك أيضا : -atinmag.ahrami.org.eg/new/96129 . تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

لغة العصر ، مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والإتصالات .

وكذلك أيضا www.yonm7.com/story/2018/3/ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

حوالى ١٫٥ مليون مستخدم عن طريق طرح خدمات مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير وشراء السلع والخدمات [٢٥] .

(٥) إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت : قام البنك المركزى المصرى بوضع إطار عمل للبنوك لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث تطرقت القواعد إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها ، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات ، أخذ فى الإعتبار أن إصدار تلك القواعد تسهم بشكل كبير فى تطبيق مبدأ الشمول المالى حيث تضع تلك القواعد إطار للبنوك التى تقوم بتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أخذا فى الإعتبار أهمية توافر بنية تحتية إلكترونية آمنة وسليمة طرف البنوك التى تقوم بالتطبيق [٢٦] .

(٦) إصدار التعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك : أصدر البنك المركزى في ٢٠١٤ التعليمات الخاصة بفتح فروع صغيرة للبنوك وذلك بهدف تشجيع البنوك للتوسع فى فتح وكالات أو فروع صغيره وتقديم خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية ، وبالتالى تحقيق إتساع فى دائرة نشاطها ليشمل قاعدة أكبر من العملاء من تنوع فى شرائح المجتمع فى المناطق التى سيتم فتح تلك الفروع فيها ، وتتضمن هذه التعليمات تخفيض قيمة رأس المال المطلوب عند فتح فروع جديده أخذا فى الإعتبار المناطق الجغرافية المختلفة [٢٧].

٢٥- البنك المركزى المصرى : تقرير الإستقرار المالى فى جمهورية مصر العربيه ، ٢٠١٤ ، مصر ، صـ٩٢ .

٢٦- البنك المركزى المصرى : تقرير الإستقرار المالى فى جمهورية مصر العربيه ، ٢٠١٤ ، مصر ، صـ٩٢ .

٢٧- البنك المركزى المصرى : تقرير الإستقرار المالى فى جمهورية مصر العربيه ، ٢٠١٤، مصر ، صـ٩٢ .

(٧) إصدار القواعد اللازمة لحماية المستهلك :

أصدر البنك المركزى ضوابط وقواعد والتى يجب على المؤسسات المالية إتباعها لحماية المستهلك حاليا لتعزيز الشمول المالى وتتمثل فيما يلى [٢٨] :

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وإنهاء الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجوده مناسبة .

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقه فى جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك ، واطلاعه على المزايا والمخاطر المتعلقه بالمنتج ، وابقائه على علم بكافة التحديثات والتغيرات التى تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمه بصوره منتظمة .

حماية بيانات العملاء المالية ، ووضع نظم رقابه وحمايه مناسبه تراعى حقوقهم .

- توفير طرق مستقله ونزيهة وخاضعة للمساءلة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب .

- توعية العملاء وتثقيفهم على مبادىء الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئلياتهم والوفاء بالتزاماتهم .

(٨) قام البنك المركزى المصرى بالعديد من الجهود الإقليمية والدوليه بغرض تعزيز الشمول المالى منها [٢٩] :

- قام البنك المركزى المصرى بالإنضمام لفريق عمل الشمول المالى المنبثق من صندوق النقد العربي .

٢٨- صندوق النقد العربي ، حماية المستهلك (العميل) فى الخدمات المصرفيه ، للصحيفة العربيه للرقابه المصرفيه ، أبو ظبى ، ٢٠١٢ ، صـــ٢١-١٨

٢٩- للتعرف على جهود البنك المركزى الإقليمه والدولية .

لغة العصر / مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والإتصالات

atinmag.ahram.org.eg/news96129aspx تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

وكذلك : http://www.masrawy.com تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

- قام البنك المركزى المصرى بالانضمام أيضا إلى التحالف الدولى للشمول المالى Alliance for financial indusion – AFI فى بداية شهر يوليو ٢٠١٣ وكذلك إنضم البنك لمجموعات العمل التابعة للتحالف الدولى للشمول المالى GPF .

- إتفق مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فى عام ٢٠١٥ على تخصيص يوم ٢٧ إبريل من كل عام يوما عربيا للشمول المالى ، وقام البنك المركزى المصرى بتوسيع مفهوم الشمول المالى في مصر عبر مد فعاليات هذا اليوم إلى أسبوع ، وتهدف فعاليات عذا الأسبوع إلى التأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالى وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية إستخدام الخدمات المصرفية والإستفادة منها .

- إنعقد مؤتمر الشمول المالى خلال الفتره من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة شرم الشيخ تحت رعاية رئاسة الجمهورية ، وبمشاركة أكثر من ٩٤ دولة و ١١٩ مؤسسة عالمية ، وهذا المؤتمر بعد الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط ، وهو أهم ملتقى لصانعى سياسات الشمول المالى فى العالم ، وهو يعقد كل عام فى إقليم من أقاليم العالم بالتعاون مع التحالف الدولى للشمول المالى وذلك لعرض المبادرات والجهود التى قامت بها الدول الأعضاء وإعداد السياسات والإستراتيجيات المتعلقه به .

المبحث الثانى
دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد وتقسيم :

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الإقتصادية التى تضمن لها نسبة نمو عاليه فى الدخل الوطنى ، وتحقيق مستويات عالية من التشغيل فى ظل سياسة إقتصادية شاملة ، وفى هذا الإطار يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم إتجاهات السياسات الإقتصادية حيث تعبر هذه المؤسسات الركيزة الأساسية في إقتصادات الدول سواء بالنسبه للدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية ، ذلك أنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية ، حيث يتفق معظم الإقتصاديين على أهمية الدور الإقتصادى الذى تلعبه هذه المؤسسات فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية فهى تعتبر مصدرا للإبداع والإبتكار بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على المساهمة فى زيادة الطاقات الإنتاجية وإستيعاب اليد العاملة ، وهى لا تتطلب أموالا كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى .

إلا أن هذه المؤسسات تتعرض لجمله من الصعوبات التى تقلل من أهميتها وتعيق تطورها ، والتى تتمثل أساسا فى عدم قدرة أصحابها على توفير المال اللازم لإنشائها أو إستمرار نشاطها ، حيث تعد مشكلة التمويل من أهم العقبات التى تقف فى طريق المؤسسات الصغيرة بالإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية الإقتصادية ، الأمر الذى يفرض على مختلف الحكومات والهيئات الأخرى المعنية دعم وتعزيز هذه المؤسسات ، ولا شك أن البنك المركزى يلعب فى هذا العدد دورا هاما فى التصدى لتلك العقبات والتحديات التى تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على ذلك سوف نتناول هذا المبحث وفقا للتقسيم التالى :

المطلب الأول : ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثانى : دور البنك المركزى فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتصدى للتحديات التى تواجه تنمية هذه المشروعات .

المطلب الأول
ماهية المشروعات المتوسطة والصغيرة

سوف نتناول في هذا المطلب المسائل التالية :

- تعريف المشروعات المتوسطه والصغيرة .
- خصائص المشروعات المتوسطه والصغيرة .
- أهمية المشروعات المتوسطه والصغيرة ودور مناخ تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- مصادر تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة .

أولا : تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة :

لقد بذلت جهودا كبيرة لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وإستخدمت معايير عديدة (مثل عدد العاملين ، حجم المبيعات ، ومبلغ الأصول) لتحديد التعريف ، ومن ثم فقد تعددت تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى درجة تكاد أن يكون لكل دولة تعريفها الخاص ، وبات موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل موضوع إختلاف وإشكالية لدى الباحثين الإقتصاديين من دولة لأخرى ،وفيما يلى تعريفات بعض الدول وكذلك بعض المنظمات الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

١ - تعريف الولايات المتحدة الأمريكية [٣٠] : حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ١٩٥٣م الذى نظم إدارة الأعمال فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هى تلك النوع من المؤسسات التى يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على

٣٠- د. عبله محمد الخواجه : دور المنظمات الدولية فى إتاحة الخدمات غير التمويليه للمشروعات الصغيره والمتوسطه فى مصر " دور الخدمات الماليه وغير الماليه فى تدعيم المشروعات المتويطه والصغيره ومتناهية الصغر " ، القاهرة ، البنك المركزى المصرى ، ٢٠٠٧م ، صـ٤٣ .

من المؤسسات التى يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذى تنشط في نطاقه وقد إعتمد على معيارى المبيعات وعدد العاملين لتحديد أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلى :

- المؤسسة الصناعية عدد العمال ٢٥٠ عامل أو أقل .
- مؤسسة الخدمات والتجاره بالتجزئة من ١ - ٥ مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من ٥-١٥ مليون دولار كمبيعات سنوية

٢- تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا) [٣١] :تعرف الصناعات الصغيرة في بريطانيا على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التى يعمل بها ٢٠٠ عامل الآلات المستثمره فيها عن مليون دولار .

٣- تعريف اليابان [٣٢] : إستنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعدل فى الثالث من ديسمبر عام ١٩٩١ تم وضع تعريف محدد لهذا القطاع ، بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشأة الذى تنتمى إليه وهو ما يوضحه الجدول التالى الجدول رقم (٢) تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

القطاع	الحد الأقصى لرأس المال (مليون ين)	الحد الأقصى لعدد العمال
مبيعات التجزئه	٥٠	٥٠
مبيعات الحمله	١٠٠	١٠٠
الخدمات	٥٠	١٠٠
الصناعات والقطاعات الأخرى	٣٠٠	٣٠٠

٣١- فتحى عبده أبو السيد أحمد : الصناعات الصغيره ودورها فى التنميه ، مؤسسة شباب الجامعه ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م ، صـ٤٨ .

٣٢- د.عبدالمطلب عبدالحميد :إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيره ، القاهره ، الدار الجامعيه ، ٢٠٠٩م ، صـ٤٣.

المصدر : عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها ، أطروحة دكتوراة فى العلوم الإقتصاديه (غير منشوره) ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، صـ١٦

٤ – تعريف الدول العربية : يبين الجدول التالى تعريفات الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (٣) تعريفات الدول العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الدولة	المعيار/ فئة المشروع	متناهية الصغر	صغيره	متوسطه
الأردن	عدد العمال المبيعات (مليون دينار)	– –	٥ — ٢٠ أقل من ١	٢١-١٠٠ من ١ – ٣
الكويت	عدد العمال رأس المال (ألف دينار)	– –	١ — ٤ لا يزيد عن ٢٥٠	٥ -٥٠ لا يزيد عن ٥٠٠
الإمارات	عدد العمال المبيعات (مليون درهم)	١ — ٥ أقل من ٢ للتجاره ، أقل من ٣ للخدمات	من ٦ — ٥٠ من ٢ — ٥٠ للتجاره من ٣ — ٥٠ للخدمات	٥-٢٠٠ من ٥٠ إلى ٢٥٠ للتجارة والخدمات معا
السعودية	عدد العمال المبيعات (مليون ريال)	١ — ٥ حتى ٣	٦ — ٤٩ من ٣ — ٤٠	٥٠ -٢٤٩ من ٤٠ إلى ٢٠٠
مصر	عدد العمال البيعات (مليون جنيه) عدد العمال	أقل من ١٠ أقل من ١ أقل من ٦	أقل من ٢٠٠ من ١ — ٥٠ ٦-٤٩	أقل من ٢٠٠ من ٥٠ -٢٠٠ ٥٠ -١٩٩
تونس	حجم الإستثمار	كل مؤسسه التى لا يتجاوز حجم إستثمارها خمس عشر مليون دينارا أخذ بالاعتبار إستثمارات التوسعه		

المصدر : صندوق النقد العربي ٢٠١٧ ، نتائج إستبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية .

يشمل التعريف المذكور قطاعى الخدمات والتجارة ، أما بالنسبه لقطاع الصناعة ، تستخدم دولة الإمارات المتحدة التعريف التالى :

المشروعات متناهية الصغر : أن يكون عدد العمال (أقل من ٩ وحجم المبيعات (أقل من مليون درهم) ، والمشروعات الصغيرة يكون عدد العمال بين (١٠-١٠٠) وحجم المبيعات بين (٣-٥٠) مليون درهم ، أما المشروعات المتوسطة : أن يكون عدد العمال بين (١٠١ -٢٥٠) وحجم المبيعات (٥٠-٢٥٠) مليون درهم . فى مصر : يوجد لدى مصر فئه أهخرى تعرف بفئة المشروعات الصغيره جدا بعدد عمال لا يختلف عن الفئات الصغيره والمتوسطه (من ١١-٢٠٠) ، ولكن حجم المبيعات يتراوح بين (١-أقل من ١٠ مليون جنيه) .

تشير إلى أن المعلومات غير متوفره من خلال الإستبيان ، وفيما يلى تعريف بعض المنظمات الدولية :

ـ تعريف البنك الدولى :

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذى يعمل به من ١١ إلى ٥٠ عامل ، ولا تتجاوز قيمة أصولة ولا مبيعاتة السنوية عن ٣ مليون دولار ، أما المشروع المتوسط هو الذى يضم من ٥١ -٣٠٠ عاما ولا تتجاوز قيمة أصولة أو مبيعاتة السنوية عن ١٥ مليون دولار [٣٣].

ـ تعريف منظمة العمل الدولية :

تعرف منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التى يعمل بها أقل من ١٠ عمال ، أما المشروعات المتوسطة هى التى يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عامل [٣٤] .

٣٣- رنا مكرم عبدالتواب : دور البنوك الإسلاميه فى تمويل ونمو المنشآت الصغيره والمتوسطه فى الدول الناميه (دراسة حالة البنوك الإسلاميه فى مصر)، رسالة ماجستير القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعة القاهره ، ٢٠١٧م ، صـ٢٠ .

٣٤- عصام لطفى السيد : إدارة برامج الدعم المصرفى الحكومى للمشروعات الصغيره والمتوسطه فى مصر مع دراسة حالة البنك الأهلى المصرى ، رسالة دكتوراه ، القاهره ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه ، ٢٠١٤ م ، صـ٤١ .

ـ تعريف منظمة الأمم المتحده للتنميه الصناعيه (اليونيدو) :

عرفت اليونيدو المشروع الصغير بأنه المشروع الصناعى الذى يعمل به من ١٥ إلى ١٩ عامل ، أما المشروع المتوسط فهو الذى يعمل به ما بين ٢٠ إلى ٩٩ عامل [٣٥] .

ثانيا : خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المشروعات الكبيره ومن أهم هذه الخصائص ما يلى :

(١) انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمه للبدء للمشروع مقارنه بالمشروعات الكبيرة :

تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجتها إلى مقادير قليلة من رأس المال ، على عكس المشروعات الكبيرة التى تحتاج إلى مقادير أكبر من رأس المال ، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى مشروعات كثيفة العمل وتستخدم طرقا إنتاجية بسيطة تتلاءم مع وفرة العمل وندرة رأس رأس المال [٣٦].

(٢) إرتفاع القدرة على الإبتكار والإبداع :

ويعود ذلك لإرتفاع قدرة أصحاب هذه المشروعات على الإبتكارات الذاتية فى مشروعاتهم ، ففى اليابان تغرى نسبة ٥٢ ٪ من الإبتكارات إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة [٣٧]

٣٥- إيهاب رشدى مصطفى : دور الصناعات الصغيره فى تنميه الإقتصادات الناميه ، رسالة دكتوراه ، طنطا ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٦م ، صـ٢٨ .

٣٦- على السلمى / المفاهيم العصريه لإدارة المنشآت الصغيره ، سلسلة عالم الإدارة ، دار غريب للطباعة والنشر ، دار غريب للطباعه والتشر ، مصر ، ١٩٩٩م ، صـ٢٢ .

٣٧- محمد هيكل : مهارات إدارة المشروعات الصغيره ، سلسلة الالمدرب العمليه ، مجموعة النيل العربيه ، مصر ، ٢٠٠٢ م ، صـ٢١ .

(٣) **التجديد والطابع الشخصى للخدمات المقدمة للعميل** :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط وصغر عدد العاملين وهذا يؤدى إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء الأمر الذى يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم فى جو يسوده طابع الصداقة ، كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الأخرى ، لأن الأشخاص البارعين الذى يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون فى ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل [٣٨] .

(٤) **إنصهار العاملين مع أصحاب المؤسسة** :

تتحقق فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المفاهيم الحديثة لإدارة المواد البشرية بإعتبار العاملين مشاركين فى المسؤولية والنتائج أكثر من كونهم أجراء [٣٩] .

(٥) **الجمع بين الملكية والإدارة** :

عادة ما يملك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فردا أو عدة أفراد تربطهم علاقات شخصية أو عائلية، لذا عادة ما يكون شكلها القانونى مشروع فردى أو شركة تضامن ، وفى الغالب يديرها المالك من واقع خبرته وتجربته التى يعوزها الكثير من المهارة الإدارية ، وإذا كان المالك أكثر من شخص فإنهم يوكلون الإدارة إلى أحد الملاك وهذا ما يؤدى إلى المركزيه المفرطة [٤٠] .

٣٨- توفيق عبدالرحيم يةسف : إدارة الأعمال التجاريه الصغيره ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ م ، صـ٢٦ .

٣٩- على السلمى : المفاهيم العصريه لإدارة المنشآت الصغيره ، مرجع سابق ، صـ٢١ .

40- christen Fournier , technique de gestion de la pme approche partiqve (france. l'editions d'organisation), 1992 , p.28

ثالثا : أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

يرى مخططوا السياسات الإقتصادية والإجتماعية فى مختلف دول العالم المتقدم والنامى على السواء أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو حجر الزاوية فى تحقيق التنمية الإقتصادية لما لهذه المشروعات من دور محورى فى تحقيق الأهداف التنموية المستدامه الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية :

(١) الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال فى التنمية الإقتصادية ويظهر ذلك من خلال ما يلي :

أ- المساهمة فى تنمية الصادرات :

تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر فى دعم وتنمية الصادرات حيث تزداد كمية المنتجات المصدرة بسبب مشاركتها فى عملية التصدير ، مما يؤدى إلى زيادة التدفقات النقدية ، وتعد هذه المشروعات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمى والذى يستند بشكل رئيسي على منتجات المشروعات الكبيرة ، ويؤكد على ذلك تجارب العديد من الدول التى نجحت فى تنمية وتطوير إقتصادياتها مستندة فى ذلك على هذا النوع من المشروعات مما أدى إلى تقليل الإستيراد من الخارج وبالتالى دعم ميزان المدفوعات [٤١] .

41- report about the : development in the middle east &north Africa , the international bank for reconstruction and development , the world bank , 2003 , p11-12 .

بـ توفير إحتياجات المشروعات والكيانات الإقتصادية الكبرى :

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير إحتياجات المشروعات الكبرى من المواد والخدمات وتشترى منتجاتها ، كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وتأهيل اليد العاملة ، فالعلاقة بينها وبين المشروعات الكبرى علاقة تبادلية وإعتمادية ونجاحها يتوقف على مدى قوتها وإستمراريتها [٤٢] .

جـ تعد أهم آليات التطور التقنى :

من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الضخمة ، ففى اليابان يعزى ما نسبته ٥٠٪ من الإبتكارات والتطور التقنى إلى المشاريع الصغيرة والتى تمثل ما نسبته ٩٤٪ من إجمالى المشروعات فى الإقتصاد اليابانى [٤٣] .

ىـ توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعى :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا فى توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكنية النائية ، وهذا يعطيها فرصه أكبر لإستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق المجددة المتواجدة فى هذه الأماكن حيث تعتبر سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة محدود نوعا ما فهى تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة والتى لا تغرى المشروعات الكبيرة بدخولها [٤٤] .

---

٤٢ – د.إيمان مرعى : المشروعات الصغيره والتنميه ، التجارب الدوليه المقارنه والحاله المصريه ، القاهره ، مركز الأهرام الإسترتيجى ، ٢٠١٦ م ، صـ٢٨ .

٤٣ – د.عبدالمطلب عبدالحميد : إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيره ، مرجع سابق ، صـ٤٤

٤٤ – سينسر جان هيل : منشأة الأعمال الصغيره فى الإقتصاد الكلى ، ترجمة صليب بطرس ، والدار الدوليه للنشر والتوزيع ، القاهره ، ١٩٩٨ م ، صـ٤١ .

هـ دعم الناتج المحلى :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداه فاعلة لتوسيع الفاعدة الإنتاجية وهذا من خلال إنتاج بدائل للواردات مستخدمه فى ذلك الخامات المحلية بصفة أساسية [٤٥] .

(٢) الأهمية الإجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

إضافة إلى الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن لها أهمية إجتماعية وذلك من خلال :

أ- إمتصاص البطالة وتأمين فرص العمل : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدى دورا هاما فى جميع الدول حيث تلعب دورا رئيسيا فى تزويد فرص العمل و إمتصاص البطالة إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن تكلفة العمل فى المنظمات أو المؤسسات الكبيرة وذلك مما يعكس دورها الإيجابي ويعزز قدرتها على توظيف الأيدى العاملة ، فقد وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكة فى خلال الفتره ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨م أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل ، مما خفف من حدة البطالة آثارها السيئه ، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأميريكة ، وكذلك توفر حوالى ٧٠٪ من فرص العمل بدون الإتحاد الأوروبي [٤٦] .

٤٥- نبيل جواد : إدارة وتنمية المؤسسات الصغيره والمتوسطه ، المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعه الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٧ م ، صـ٩٤-٩٥

٤٦- حسين عبداللطيف الأسرج : مستقبل المشروعات الصغيره فى مصر ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد ٢٢٩ ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهره ، أكتوبر ٢٠٠٦م ، ص-١٩ .

وأيضا : المشروعات الصغيره والمتوسطه : بارقة أمل للإقتصاد المصرى ، بنك التنميه الصناعيه والعمال المصرى ، إدارة التخطيط والبحث والتطوير الداخلى مارس ٢٠٠٩ م ، صـ٢ .

ب- المساهمة فى تدعيم دور المرأة : تولى هذه المشروعات إهتماما بالمرأة وذلك من خلال دورها الفعال فى إدخال العديد من الأشغال التى تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسوب وصناعة الملابس الجاهزة والتطريز وصناعة التريكو ، مما يؤثر فى دور المرأة فى تكوين الدخل ومساهمتها مساهمة فعالة فى بناء الإقتصاد الوطنى [٤٧] .

جـ -الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن . حيث تعمل هذه المشروعات على توطين الصناعة فى المناطق الريفية والحضرية مما تحقق الإستقرار والتوزيع المتوازن للسكان والتنمية المتوازنة بين الريف والحضر ويقلل من الهجرة الداخلية للسكان وبالتالى تخفيف الفوراق الحاصلة فى معدلات النمو بين الأقاليم والمساهمة فى تقليل التفاوت الحاصل فى توزيع الدخول ، وتشغيل اليد العاملة فى الأقاليم الأقل نموا [٤٨] .

ء- تنمية القدرات الذاتيه للأفراد : حيث تنمى المشروعات الصغيره والمتوسطه (حرفيين وصناعيين تقليديين) على تسويق منتجاتهم داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك المختصه بالمشروعات الصغيرة ، بالإضافه إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتناسب مع إحتياجات الإقتصاد الحديث [٤٩] .

٤٧- صابر أحمد عبدالباقى : المشروعات الصغيره وأثرها فى القضاء على البطاله ، بحث منشور فى جامعة المنيا ، مصر ، صـ٩ .

٤٨- منى عبدالعال سيد دسوقى : سياسات التمكين الإقتصادى ، وتفعيل مكانة المرأة فى مجال المشروعات الصغيره ، المجلس القومى للمرأة ، مصر ، أغسطس ٢٠١٢ م ، صـ٥ وأيضا

٤٩- أيمن عمر : إدارة المشروعات الصغيره والمتوسطه ، الدار الجامعية ، القاهره ، مصر ، ٢٠٠٧ ، صـ١٣٠ .

ه ـ إعداد طبقة من الوطنين الصناعيين : للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاجتماعية يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول ، لان هذه المشروعات يمكن ان تنمو بالإعتماد علي راس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحيه اخري البعد عن اجتذاب روؤس الاموال الاجنبية [٥٠]

و- إعداد العمالة الماهرة : تغييرا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابه مركز تدريب للعمالة فهي عادة لا تستخدم عمالة غير ماهرة او نصف ماهرة بما يتلائم مع طبيعة الفن الانتاجي البسيط في هذه المشروعات ، وغالبا ما تتسرب هذه العمالة بعد فترة من العمل الي المشروعات الكبيرة بهدف الحصول علي رواتب اكبر وامتيازات اجتماعية افضل [٥١] .

رابعا : مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتعدد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر والدول النامية ويمكن حصرها فى ثلاثة مصادر هى :

- مصادر تمويل تقليدية
- مصادر تمويل مستحدثة .
- التمويل الإسلامى .

(١) مصادر التمويل التقليدية : هى ثلاثة مصادر على النحو التالى :

(أ) مصادر التمويل الذاتى (غير الرسمى) : ويقصد به مجموعة الموار والإمكانيات المتاحة للمؤسسة والتى يمكن الحصول عليها دون اللجوء إلى الخارج ، ومن أبرز هذه المصادر المدخرات الشخصية ، المدخرات العائلية ، الإفتراض من

معهد التخطيط القومى : الإجراءات الداعمه لإندماج المشروعات الصغيره والمتناهيه الصغر غير الرسميه فى القطاع الرسمى فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه ، رقم ٢٧٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠١٦ م ، صـ ١٧ .

٥٠- أيمن عمر : إدراة المشروعات الصغيره والمتوسطه ، مرجع سابق ، صـ١٣٠ .

٥١- المرجع السابق ، صـ١٣٠ .

العائلة والأصدقاء [٥٢] .

(ب) **مصادر التمويل شبه الرسمى** : ويتم ذلك من خلال الإعتماد فى توفير مصادر الأموال اللازمه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية ، وفى إقراضها على أساليب غير رسمية ، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية ، وصناديق التنمية المحلية [٥٣] .

(جـ) **مصادر التمويل الرسمى** : ويتم ذلك عن طريق الحصول على التمويل من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة فى توجيه التمويل نحو قطاع معين كالبنوك المتخصصة فى تمويل القطاع الصناعى أو تمويل القطاع الزراعى ، ومن مؤسسات أخرى تتمثل عادة فى مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون مدعومه من قبل الحكومة والجهات الرسمية أو من خلال طرح الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للإكتتاب العام على الجماهير [٥٤] .

(٢)**مصادر تمويل مستحدثة : وهى ثلاثة مصادر كما يلي :**

(أ) **التمويل التأجيرى** : يعد التأجير التمويلى من أحد أساليب التمويل الحديث لتمويل الإستثمارات والمشروعات الإقتصادية ، وقد ظهر هذا النوع من التمويل فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٢م وإستخدم فى فرنسا عام ١٩٦٥ ، ومنطلق وجوده

٥٢- محمد عبدالرحمن عبدالعال ، تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال سوق الأوراق الماليه ، دراسة بورصة النيل للمشروعات الصغيره والمتوسطه ، رسالة ماجستير ، القاهره ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ، ٢٠١١ م ، صـ٣٠ .

٥٣- عبدالمطلب عبدالحميد : إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيره ، مرجع سابق ، صـ١٦٨ .

٥٤- سماح مصطفى عبدالغنى : تفعيل دور المشروعات الصغيره فى خدمة أهداف التنميه الإقتصاديه المصريه ، وزارة الماليه ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزيه للبحوث الماليه والتنميه الإداريه ، القاهره ، ٢٠٠٧ م ، صـ١٩ .

كمصدر لتمويل المشاريع هو التخفيف من حدة أعباء المؤسسه وكل تكاليف القروض الإستثمارية التقليدية ، ويعنى التأجير التمويلى تسليم العقار أوالمعدات لفترة زمنية محددة بمقابل الأقساط المتفق عليها وهذا يتم منذ بداية الصفقة .

فالتأجير التمويلى عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع الصغير بإستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر والذى يحتفظ بملكية الأصل ، ولأن شركة التأخير التمويلى تحتفظ بملكية الأصل فتعتبر حينئذ دفعات التأجير تكاليف تشغيل أكثر منها رسوم تمويل ، وفى نهاية مدة الأخير (٣-٥ سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ معين .

وقد يأخذ التمويل التأخيرى شكل آخر وهو (الشراء الإيجارى) حيث يسدد المسأجر دفعه مبدئيه مرتفعه (عادة ما تكون حوالى ٣٠٪من شعر الشراء) ثم يتم نقل الملكيه له تلقائيا عند سداد القسط الأخير ، ويسمح التأجير للمشروع الصغير بالإستفادة من التحول التكنولوجى بالإضافه إلى التمويل متوسط الأجل وبذلك يقدم فإن التأجير التمويلي يقدم بديلا جذابا فى الإقتصادات التى تعانى من نقص فى رأس المال مثل الإقتصاد المصرى [٥٥]

(أ) التمويل عن طريق رأس مال المخاطر : وهو يعنى توفير رأس مال يشارك فى الملكيه لتأسيس المنشآت وتطويرها ، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين فى شكل صندوق يستخدم لتمويل الإستثمارات فى الأعمال الخاصه من خلال المشاركه فى الملكيه ، ويتم تقديم هذه الخدمة عادة من خلال شركات رأس المال المخاطر والبنوك والممولين الأفراد [٥٦] .

٥٥- سمير محمد عبدالعزيز : التأجير التمويلى ومداخله ، مكتب الإشعاع ، الإسكندريه ، ٢٠٠٠ م ، صـ٤٧ .

٥٦- د. محمد محمود عبدالله يوسف : آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه ، نماذج من التجربه المصريه ، جامعة القاهره ، كلية التخطيط العمرانى الإقليمى ، صـ٦ .

(ج) بورصة المشروعات الصغيره : وهى سوق مخصصة لتداول المؤسسات الصغيره والمتوسطه والآخذة فى نمو رأسمالها وغير المؤهله لدخول الأسواق الرئيسيه التى تمول المشروعات الكبيره والضخمه . وقد قامت العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات للمشروعات الصغيره تلافيا للمعوقات التى تثنى المنشآت الصغيره عن القيد فى سوق الأوراق الماليه مثل التكاليف الماليه للإلتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق . وتعتبر بورصة النيل أول سوق ماليه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشركات المتوسطه والصغرى حيث توفر التمويل والنمو للشركات ذات الإمكانيات الواحدة من كافة القطاعات ومن كل كافة دول المنطقة بما فى ذلك الشركات العائلية وتم إفتتاح بورصة النيل رسميا فى ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧ فى شكل سوق داخل بورصة القاهرة والإسكندرية تحت إشراف إدارة مستقله تعنى بقيد الأوراق الماليه للشركات الصغرى والمتوسطة [٥٧] .

التمويل الإسلامى :

يعد تحريم الربا هو المبدأ الرئيسي للتمويل الإسلامى ، فالإسلام لا يقر بكون الإقراض نشاطا مولدا لدخل ، وقد سمحت الشريعه الإسلامية بالإقتراض فى حالات الضرورة الملحه وليس للعيش فى مستويات أعلى من إمكانيات الفرد أو أن يكون الإقراض وسيله لتنمية المال بأخذ مقابل نتيجة الإقراض .

يأخذ التمويل الإسلامى صيغا متعددة والتى يمكن الإستفاده منها فى تنمية قطاع المنشآت الصغيره والمتوسطة منها :

- المرابحة: وهى عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم يبيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق عليه نتيجة التكلفة التى يتحملها ، ويستخدم هذا الأسلوب عند حاجة المشروع لشراء سلعة معينة مثل الآلات وغيرها من المعدات اللآزمة لبدء

٥٧- محمد عبدالرحمن عبدالعال : تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال سوق الأوراق الماليه ، مرجع سابق ، صـ٤٧ .

النشاط [٥٨].

- المضاربة : وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الإستثمار بنسب معينة بينهما ، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن إستخدام التمويل ، وإذا تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل مالم يثبت أن هناك تقصيرا أو إهمال ، وفى حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقا مقابل جهده الذى بذله مهما كان هذا الجهد . فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه ، وبذلك يساوى الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فيربحان معا أو يخسران معا [٥٩]

هذا بالإضافه إلى صيغ أخرى مثل : الإجارة ، والمشاركة ، والسلم ، لذلك فإنه يكون من المناسب فى هذا الصدد بحث إمكانية إنشاء شركات متخصصة فى التمويل الإسلامى بجانب البنوك الإسلامية القائمة وفروع المعاملات الإسلامية ببعض البنوك وذلك لإستهداف فئات معينة ودمجها فى النشاط الإقتصادى مع الإستعانة بتجارب الدول التى نفذت مثل هذا التمويل [٦٠] .

٥٨- رنا مكرم عبدالتواب : دور البنوك الإسلاميه فى تمويل ونمو المنشآت الصغيره والمتوسطه فى الدول الناميه ، مرجع سابق ، صـ٢١ .

٥٩- المرجع السابق ، صـ٢٢

٦٠- المرجع السابق ، صـ ٢٢

وكذلك : ضياء الباروز : المشروعات الصغيره متناهية الصغره متناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليديه والإسلاميه ، مرجع سابق ، صـ ١١٩ .

المطلب الثانى
دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى القطاعات الإقتصادية التى تستحوذ على إهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية والباحثيين فى ظل التغيرات والتحولات الإقتصادية العالمية ، وذلك بسبب دور المحورى فى الإنتاج والتشغيل وإدارة الدخل والإبتكار والتقدم التكنولوجى علاوة على دورها فى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لجميع الدول، إلا أنه يجب الإعتراف بوجود عدد من العوامل المختلفة التى تفوق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحد من مساهمتها بشكل أكثر فعالية فى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بما يمثل مشكلات تواجه هذه المنشآت لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل تحديا أساسيا وكبيرا يواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى كثير من الدول ، رغم إختلاف ظروف كل منها بشكل واضح . ويلاحظ من خبرات معظم الدول فى مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن إمكانية حصول هذه المنشآت للإئتمان محدودة –ولقد عانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة –خاصة فى البلدان النامية ومنها مصر –من نقص القدرة فى الحصول على المنتجات والخدمات المالية ، بسبب تركيز مؤسسات التمويل الرسمية – خاصة البنوك –على خدمة المنشآت الكبيرة ، مما أدى إلى مواجهتها فجوة فى التمويل .

وهنا يأتى دور البنك المركزى فى إطار الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف والحد من هذه المشكله والقيام بالإجراءات اللازمة لحث البنوك وتشجيعها للقيام بإعداد تلك المشروعات بالتمويل اللازم .

وبناء على ما تقدم سنعرض فى هذا المطلب أولا لمشكلة التمويل بشىء من التفصيل وبيان أسباب عزوف البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ثم نعرض ثانيا لدور البنك المركزى لدعم وتعزيز الشمول المالى لتلك المشروعات .

أولا : التحديات التى تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مشكلة التمويل):

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر كما هو الحال فى الدول النامية العديد من التحديات التى تحول دون تحقيق أهدافها فى التوسع والنمو وزيادة الإستثمار ، ولكن تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تعد مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجارى والإحلال والتجديد

وعلى الرغم من أن البنوك تعتبر أفضل الجهات التى تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك عزوفا من البنوك عن تمويل هذه المشروعات ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

(١) إرتفاع تكلفة أقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

نظرا لعدم تعامل العديد من المشروعات الصغيرة مع الجهاز المصرفى فإنه يصبح لزاما عليه أن يقوم بعملية تسويق إيجابية وواسعة النطاق لإستهداف العملاء بدلا من إنتظارهم ، فضلا عن تكاليف هذه العملية ، فتكلفة التقويم والإشراف تكون أكثر من المعتاد نظرا لأن العديد من المشروعات العديد من المشروعات الصغيره نادرا ما تحتفظ بالدفاتر والبيانات المالية المطلوبة، علاوة على ذلك فإن القروض التى تطلبها المشروعات الصغيرة تكون صغيرة بالمقارنه بالتكاليف الثابتة للبنك [٦١] .

(٢) إرتفاع مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة :

غالبا ما ينظر للمشروعات الصغيرة على أنها غير جديرة بالثقة الإئتمانية ، فغالبا ما يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات الجدوى وخطط العمل التى يقدمها العملاء الكبار ، إضافة إلى ذلك فإن المشروعات الصغيرة تقتصر الضمان الذى يكفل إستيراد البنوك

٦١- د. أشرف محمد دوابه : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه فى الدول العربيه ، مركز إستشارات البحوث والتطويل أكاديميه السادات الإداريه ، القاهرة ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م ، صـ ٨ .

للقروض . وحتى إن وجد هذا الضمان فى بعض الحالات المحدودة فإن الإجراءات القضائية البطيئة والمكلفة تحول دون إقدام البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة [٦٢] .

(٣) عدم ملائمة معايير الجدارة الإئتمانية أو الشروط التى تستخدمها البنوك لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تستخدم العديد من البنوك المصرية عدة أساليب لتقويم مصداقية عملائها منها : فحص السجل الإئتمانى ، وتقويم المشروعات ، وتقويم الضمانات ، وبصفة عامة يرتفع مستوى تقويم الضمانات التى تطلبها البنوك للقيام بإقراض عملائها الكبار ، علاوة على عدم قيام البنوك بتطوير قدرات التسويق والتقويم والإشراف على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتمتع بالثقل المؤسسي للشركات الكبيرة ، فإن العديد من شروط إراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتطلب ضرورة إقراض مبالغ كبيره نسبيا ، كما يتعين عليها إثبات مصداقيتها للإقتراض فى ظل معايير تقويم الإئتمان غير المناسبه السائدة ، إضافة إلى إحجام البنوك عن التعامل فى قروض ترى أنها مرتفعة المخاطر [٦٣] .

(٤) طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالطول إلى حد كبير ، فضلا عن إرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض وقصر مدة سداد القروض ، الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع تكلفة الإفتراض من البنوك بالنسبة لهذه المشروعات [٦٤] .

(٥) عدم القدرة على إعداد ملف إئتمانى :

تفتقد العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخبره المصرفية والقدرة على إعداد ملف إئتمانى يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم ، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقا للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على

٦٢- د. رجب أبو أحمد أمين : التحليل الإحصائى لمعدلات خسائر المشروعات الصغيره والمتوسطه بالتطبيق على الجمعيه المصريه للتأمين التعاونى ، المجله العلميه ، أسيوط ، كلية التجاره ، جامعة أسيوط ، يونيو ٢٠١٧ م ، صـ٢٧ .

٦٣- محمد عبدالرحمن عبدالعال : تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال سوق الأوراق الماليه مرجع سابق ، صـ٤٧ .

٦٤- أيمان مرعى : المشروعات الصغيره والتنميه ، مرجع سابق ، صـ٩٦ .

التمويل [٦٥] .

ثانيا : دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يختص البنك المركزى بموجب قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنه ٢٠٠٣ بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والإئتمانية والمصرفية ، كما أنه مسئولا عن التأثير عن التأثير فى الإئتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحى النشاط الإقتصادى ، وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والإئتمانية والمصرفية وأحكام الرقابة على الإئتمان المصرفى [٦٦].

وبناء على السلطات التى منحها قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ إلى البنك المركزى قام البنك المركزى فى عام ٢٠٠٨ م بإطلاق مبادرة تهدف إلى تشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة وبما يتلائم مع طبيعة هذه المشروعات و إمكاناتها ، وذلك فى إطار خطة الدولة نحو تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ .

وهناك صعوبة بالفعل فى حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من البنوك أو من غيرها من المؤسسات المالية بسبب إرتفاع درجة المخاطر وعدم توافر الضمانات الكافية وخاصة أن معظم هذه المشروعات فى القطاع غير الرسمى ، لذلك فإن تيسير الحصول على التمويل وتكثيف الجهود الدعم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم بقدر كبير فى تنمية تلك المشروعات ، كما يؤدى إلى إجتذاب عدد أكبر من المنشآت للإنضمام إلى القطاع الرسمى .

٦٥- د.أشرف محمد دوابه : إشكاليه تمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه فى الدول العربيه ، مرجع سابق ، صـ ٩.

٦٦- قانون البنوك والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، الماده ٥، ٦ من الفصل الثانى

وقد عملت مبادرة البنك المركزى التى أطلقها منذ عام ٢٠٠٨ وما تلاها من قرارات بفرص تشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالى لها وذلك من خلال عدة محاور نتناولها بشىء من التفصيل على النحو التالى :

(١) وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

عرف قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ المشروع الصغير بأنه : كل شركة أو منشأة فرديه تمارس نشاطا إقتصاديا أو خدميا أو تجاربا لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على ٥٠ عاملا [٦٧] .

ولكن البنك المركزى المصرى لم يأخذ بهذا التعريف عندما دشن مبادراته لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع تعريفا مختلفا يعتمد على معيارى حجم الأعمال ورأس المال المدفوع وإستعان بحجم العمالة كمؤشر إسترشادى فقط ، وقد تطور تعريف البنك المركزى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتغيير الظروف الإقتصادية حيث مر هذا التعريف بثلاث مراحل هى :

المرحلة الأولى : عرف البنك المركزى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مره بمقتضى القرار رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ والخاص بتشجيع البنوك على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها : تلك الشركات التى يتوافر بها الشرطان التاليان [٦٨] :

- ألا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها سنويا عن مليون جنيه ولا يزيد على عشرين مليون جنيه .
- ألا يقل رأس مالها المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه ولا يزيد عن خمسة ملايين جنيه .

٦٧- قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيره ، الجريده الرسميه ، العدد ٢٤ تابع (١) الصادر فى ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤ ، صـ٢ .

٦٨- البنك المركزى المصرى : قرار رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيره والمتوسطه ، القاهره ، البنك المركزى المصرى ، ٢٠٠٨ م ، صـ٢ .

ويلاحظ أن هذا التعريف لم يفرق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالى تكون المعاملة المصرفية لكلا النوعين واحدة .

المرحلة الثانية : فى ٧ ديسمبر ٢٠١٥ أصدر البنك المركزى تعريفا موحدا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث يكون هذا التعريف للبنوك فيما يتعلق بمسائل التسهيلات الإئتمانيه لهذه المشروعات .

وقد عرف البنك المركزى المشروع الصغير بأنه كل شركة أو منشأه يتراوح حجم أعمالها (المبيعات / الإدارات السنوية) من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و ٣ مليون جنيه لغير الصناعية ، كما عرف المشروعات المتوسطة بأنها : كل شركة أو منشأة يتراوح حجم أعمالها (المبيعات / الإيرادات السنوية) من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ مليون جنيه ولا يزيد عن ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٥ مليون جنيه لغير الصناعية [٦٩] .

و هنا يلاحظ أن البنك المركزى بذلك فرق بين المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة عكس التعريف السابق الوارد بالقرار رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ .

المرحلة الثالثة : فى مارس ٢٠١٧ عدل البنك المركزى المصرى تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليتوافق مع المتغيرات الإقتصادية المصاحبة لعملية التعويم فرفع الحد الأقصى لحجم الأعمال السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك دمج المشروعات الصغيرة جدا مع المشروعات الصغيرة ، حيث عرف المشروع الصغير بأنه كل شركة أو منشأة يتراوح حجم أعمالها (المبيعات / الإيرادات السنوية) من مليون إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه ، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه للمنشأت الصناعية . و٣ مليون جنيه لغير الصناعية ، كما عرف المشروع المتوسط بأنها كل شركة أو منشأة يتراوح حجم أعمالها (المبيعات / الإيرادات السنوية) من ٥٠ مليون إلى

٦٩- البنك المركزى المصرى : الكتاب الدورى الصادر بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠١٥ بشأن تعريف للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيره والمتوسطه ، القاهره، ٢٠١٧ ، صـ٢ .

أقل من ٢٠٠ مليون جنيه ، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ مليون جنيه ولا يزيد عن ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعيه ، أما المنشآت غير الصناعيه مقدار ... البنك المركزى ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٣ مليون جنيه ولا يزيد عن ٥ مليون جنيه [٧٠] .

جدول رقم (٤) تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقا للبنك المركزى .

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنويه)	حجم العماله*	رأس المال المدفوع **	حجم العماله *
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة ***	من مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعيه وأقل من ٣ مليون جنيه للمنشآت غير الصناعيه	أقل من ٢٠٠ فرد
المتوسطه	من ٥٠ مليون جنيه حتى ٢٠٠ مليون جنيه		من ٥ مليون جنيه إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعيه ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعيه	

٧٠- البنك المركزى المصرى : الكتاب الدورى الصادر فى ٥/ ٣/ ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض بنوك مبادرات الشركات والمنشآت الصغيره والمتوسطه ، القاهره ، ٢٠١٧ ، صـ٢

حجم العمالة إسترشادى.

** يتم إستخدام رأس المال المدفوع فى حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلا من حجم الأعمال ، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوافر لها البيانات الخاصة بحجم الأعمال ، وبالتالى يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلى القائم على حجم الأعمال .

*** يخفض الحد الأدنى لحجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنويه) للشركات والمنشآت الصغيره العامله فى المجال الزراعى أو لتصنيع الزراعى والألبان والأعلاف والثروه السليمه والداجنه والحيوانيه (سواء تسمين أو تربية أو إدارة الألبان أو البيض) ليصبح من ٢٥٠ ألف جنيه (بدلا من مليون جنيه) وحتى أقل من ٥٠ مليون جنيه .

(المصدر البنك المركزى المصرى ، الكتاب الدورى الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة).

(٢) إعفاء البنوك من نسبة الإحتياطى الإلزامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يختص البنك المركزى وفقا لحكم المادة ٥٦ من الفصل الرابع الخاص بالرقابه على البنوك وتأمين الودائع [٧١] بتحديد نسبة الإحتياطى القانونى الواجب على البنوك التجارية إيداعها لديه وذلك فى إطار مهمته بالرقابه والإشراف على البنوك التجارية .

وبناء على ذلك تلتزم البنوك بالإحتفاظ لدى البنك المركزى المصرى بأرصدة دائنة لا تقل عن نسبة ١٠٪ من ودائعها بالجنيه المصرى (لا يستحق عليها عائد) ، كما تحتفظ بأرصدة دائنة بنسبة ١٠٪ من ودائعها بالعملاء الأجنبية (يستحق عليها عائد) [٧٢] .

٧١- قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ، صـ٢٥.

٧٢- البنك المركزى المصرى . تقرير الإستقرار المالى فى جمهوريه مصر العربيه ، ٢٠١٤ م ، القاهره ، صـ٣٧ .

وفى إطار مبادرة البنك المركزى عام ٢٠٠٨ والخاصة بتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، قام البنك المركزى بإعفاء البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلات إئتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الإحتياطى البالغة ١٠ ٪ وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات لعملاء جدد أو الزياده فى القروض والتسهيلات للعملاء الحاليين وذلك إعتبارا من ١/ ١/ ٢٠٠٩ على أن تعتبر أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ للقروض والتسهيلات القائمة للشركات والمنشآت هى الأساس لحساب قيمة الزياده محل الإعفاء [٧٣] .

وأيضا خفض البنك المركزى نسبة الإحتياطى الإلزامية للبنوك من ١٤ ٪ من أرصدة الودائع فى عام ٢٠١٢ إلى ١٢ ٪ من أرصدة الودائع فى مارس عام ٢٠١٢ ، ثم خفضها مره أخرى فى نفس العام إلى ١٠ ٪ من أرصدة الودائع بموجب القرار رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٠١٢ ليسرى هذا القرار إعتبارا من نسبة الإحتياطى فى تاريخ ٦ ' يونيو ٢٠١٢ [٧٤] .

(٣) تخفيف أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

في إطار التخفيف من أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستمر فى الإنتاج ، أطلق البنك المركزى مبادرة لتسديد مديونيات صغار العملاء وذلك بإعفاء المتعثرين من مديونياتهم فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦ عن نصف مليون جنيه من ٧٥٪ من إجمالى الدين ، ٦٥٪ للمتعثرين الين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه من إجمالى الدين [٧٥] .

٧٣- http://www.cbe.org.eg تم الاطلاع بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

٧٤- د. عصام لطفى سيد : الجهاز المصرفى ودورة فى دعم المشروعات الصغيره والمتوسطه ، القاهره ، دار النهضة العربيه ، ٢٠١٥ م ، صـ١١٥ .

٧٥- البنك المركزى المصرى : تقرير الإستقرار المالى لجهوريه مصر العربيه ، ٢٠١٦ ، القاهره ، صـ٣٥ .

(٤) تخفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمشرعات الصغيرة والمتوسطة :

فى يناير ٢٠١٦ قام البنك المركزى بطرح ثلاثة مبادرات لتشجيع البنوك على زيادة توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالى:

- مبادرة ٥٪ متناقص لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة ، وهذه المبادره تستهدف جميع القطاعات مع إعطاء الأولوية للقطاعات الإقتصادية الهامة وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات ، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكفاءة المالية ، مع إعطاء العناية للمشروعات صاحبة الأفكار المبتكرة والمشروعات التى تستهدف التصدير.

- مبادرة ٧٪ متناقص للتمويل متوسط الأجل وطويل الأجل حتى ١٠ سنوات لشراء الآلات والمعدات وخطوط الانتاج للشركات والمنشات المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة المتجددة وبحد أقصى ٤٠ مليون جنيه للعميل الواحد [٧٦]

- مبادرة ١٢ ٪ للتمويل قصير الأجل لرأس المال للشركات والمنشات المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة .

وتلتزم البنوك التجارية بتطبيق سعر العائد المقرر بحيث يكون متضمنا كافة العمولات والمصروفات فيما عدا مصروفات الرهون التجارية ومصروفات الضرائب والدفعات وفقا للقوانين السارية [٧٧] .

٤) تحديد نسبة الائتمان المسموح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من محفظة الائتمان المصرفي :

أصدر البنك المركزي في ٦ يناير ٢٠١٦ قرارا يوجب على البنوك ان تمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضا وتسهيلات ائتمانية بما يوازي ٢٠٪ بحد أدنى من محفظة

٧٦- البنك المركزى المصرى : قرار البنك المركزى الصادر بتاريخ ٤/ ١٠/ ٢٠١٧ ، القاهرة ، صـ٢

٧٧- دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيره والمتوسطه فى مصر ، المركز المصرى للدراسات السياسات العامه ، ٢٠١٧ ، صـ٥ .

التسهيلات الائتمانية للبنوك وذلك من خلال ٤ سنوات (حتى ٢٠٢٠) على أن يقوم كل بنك بما يلي :

- وضع استراتيجية للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى نسبة ٢٠٪ مع موافقة البنك المركزي بخطة زمنية محددة التاريخ للتنفيذ .

- انشاء وحدة متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع وضع خطط تدريب وتنمية مهارات القائمين عليها [٧٨] .

وقد ذكر اتحاد المصارف العربية ان حجم الاحتياطات التمويلية السنوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي في مصر يبلغ حوالي مليارددولار سنويا ، لكن الجهات التمويلية لا تلبي اكثر من ١٠٪ من هذه الاحتياجات ويتعامل حوالي ٥٪ فقط من تلك المشروعات مع المصارف [٧٩] .

٥) تخصيص أموال لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

خصص البنك المركزي مبلغ ٥ مليار جنيه مصري للبنوك بغرض اعادة اقراضها للشركات المتوسطة المنتظمة العاملة او حديثة التأسيس في مجالي الصناعة والزراعة لتغطية الاحتياجات الائتمانية لهذه الشركات لتمويل الآلات والمعدات وخطوط الانتاج الجديدة لمدة اقصاها ١٠ سنوات بشرط الا يتجاوز الحد الاقصى لاستفادة العميل الواحد ٢٠ مليون جنيه مصري ومن بنك واحد فقط [٨٠] ، وقد تم زيادة الحد الاقصى لاستفادة العميل الواحد الى ٤٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٧ . [٨١]

٧٨- المرجع السابق ، صـ٢٦ .

٧٩- البنك المركزى المصرى . قرار البنك المركزى الصادر فى ٢٢/ ٢/ ٢٠١٦ ، القاهرة ، صـ١ .

٨٠- البنك المركزى المصرى . قرار البنك المركزى الصادر فى ٥/ ٣/ ٢٠١٧ ، القاهره ، صـ٣

٨١- البنك المركزى المصرى : قرار البنك المركزى الصادر فى ٣/ ٤/ ٢٠١٧ ، القاهره ، صـ١

وفي مارس ٢٠١٧ خصص البنك المركزي المصري مبلغ ١٠ مليار جنيه للبنوك بهدف اعادة اقراضها للشركات المتوسطة بسعر عائد ١٢٪ من خلال تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل للشركات التي تعمل في مجال الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة مع املاء الاولوية للشركات العاملة في مجال التصدير او احلال الواردات وتعوض البنوك البنوك عن فارق سعر العائد من خلال البنك المركزي المصري . [٨٢]

٦) توفير قاعدة معلومات عن قطاع المشروعات الصغيرة المتوسطة :

تضمنت مبادرة البنك المركزي عام ٢٠٠٨ بشأن تشجيع البنوك على تمويل الشركات الصغيرة ةالمتوسطة ضرورة تفعيل نشاط شركات الاستعلام الائتماني وشركات التقييم الائتماني بما يسهم في تحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل [٨٣] .

وفي عام ٢٠٠٩ تم انشاء وتفعيل نشاط الشركة المصرية للاستعلام الائتماني لتكون مرجعا للبنوك فيما يتعلق بالحصول على معلومات دقيقة وموثقة عن التاريخ الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في الفضاء على نقص لبيانات التي تعد من اهم الصعوبات التي تواجه اصحاب الاعمال الصغيرة عند طلبهم للائتمان المصرفي . [٨٤]

٨٢- البنك المركزى المصرى . قرار رقم رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيره والمتوسطه ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، صـ٣ .

٨٣- د.عصام لطفى سيد : الجهاز المصرفى فى دوره فى دعم المشروعات الصغيره والمتوسطه ، مرجع سابق ، صـ١١٠ .

٨٤- http://sme.ebi.gov.eg/sites/Arabic/page/SMEDB.aspx تم الاطلاع بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٢٣

وفي نفس الاتجاه قام المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بتنفيذ مسح ميداني شامل لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كافة محافظات الجهورية

٧) تعديل أسس تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة:

في اطار سعي البنك المركزي الي دعم وتعزيز التمويل المالي للمشروعات الصغيرة ةالمتوسطة قام البنك المركزي (بعد ان تم عمل منظومة تصنيف ائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة للعملاء الذين لديهم بيانات مالية او بدون بيانات مالية بالتعاون مع شركة S&P من خلال شركة I-score) بإلزام البنوك العاملة في مصر وكذلك شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي بتعديل أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وذلك وفقا للتعريف الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم وضعه من قبل البنك المركزي . [٨٥]

وبناء على ذلك سمح البنك المركزي بتمويل لشركات الصغيرة متناهية الصغر (بحد اقصى حجم مبيعات اقل من ١٠ مليون جنيه مصري) وبحد اقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب حسابات وذلك عكس ما هو معمول به من ضرورة تحليل المركز المالي للعميل وفقا لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الاقل حيث تعمل اغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي ويهدف القرار الى اقامة فرصة كافية لتأهيل هذه النوعيه من الشركات لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة [٨٦] .

٨٥- البنك المركزى المصرى . تقرير الإستقرار المالى لجمهورية مصر العربيه لعام ٢٠١٦ ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، صـ٣٥ .

٨٦- البنك المركزى المصرى : الكتاب الدورى الصادر فى ٥/ ٣/ ٢٠١٧ ، القاهره ، صـ٢ .

بالاضافة الي ذلك تلتزم البنوك بتعديل أسس إدارة المخاطر الائتمانية بما يتوافق مع التعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة والي وضعه البنك المركزي المصري في عام ٢٠١٧ [٨٧] .

٨) تدريب موظفي البنوك في الإدارات المتعاملة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة :

نص قرار البنك المركزي رقم ٢٤٠٨ لعام ٢٠٠٨ على الإلتزام بإنشاءوحدة متخصصة بالمعهد المصرفي المصري لخدمة البنوك في مجالات إعداد الدراسات والكوادر البشرية والفنية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء إدارات متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفيه للشركات والمنشات الصغيرة والمتوسطة [٨٨]

وفي عام ٢٠١٦ تم التنسيق مع المعهد المصرفي المصري للقيام لعقد دورات تدريبية تتضمن دورات متخصصة لتعزيز كفاءة موظفي البنوك العاملين في إدارات الإئتمان الموجه للمشروعات الصغيرة ةالمتوسطة بالاضافة الي تدريب الموظفين العاملين بتلك الشركات أيضا .

كما يلتزم كل بنك بإنشاء وحدات متخصصة في تمويل وتقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع إبلاء الإهتمام الكافي لوضع خطط تدريبية وتنمية مهارات وخبرات القائمين عليها .

٨٧- البنك المركزى المصرى : قرار رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيره والمتوسطه ، القاهره ، صـ٣

٨٨- البنك المركزى المصرى : قرار البنك المركزى الصادر فى ١١/ ١/ ٢٠١٦ ، القاهره ، صـ٣

الخاتمة

تناولنا فى هذا البحث موضوع الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمفتاح للتنمية المستدامة فى ضوء تجربة البنك المركزى المصرى وذلك من خلال مبحثين تناولنا فى الأول الشمول المالى ودور البنك المركزى فى تعزيزه اما فى الثانى تناولنا دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

١. الشمول المالى هو تعزيز وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معتولة .

٢. ركائز الشمول المالى هى ، الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، حماية المستهلك ماليا ، الثقيف والتوعية المالية ، والخدمات المالية الرقمية .

٣. فى إطار تعزيز الشمول المالى قام البنك المركزى المصرى بإتخاذ العديد من الإجراءات والمبادرات والقرارات التى تعمل على دعم وتعزيز الشمول المالى وخلق البنية التحتية المناسبة له وتعمل على تيسير إجراءات المعاملات المصرفية .

٤. يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم إتجاهات السياسات الإقتصادية حيث تعتبر هذه المؤسسات الركيزه الأساسية فى إقتصادات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية .

٥. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربيه تحديات صعوبة الحصول على التمويل اللازم لأسباب عديدة منها ، إرتفاع كلفة ومخاطر التمويل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية حول المفترضين بما يمكن من تقييم جدارتهم الإئتمانية ، وعدم وجود الضمانات الكافية مما يؤدى إلى صعوبة نفاذ هذه المشروعات للتمويل .

٦. للبنك المركزى دور هام وفعال فى تعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل البنك المركزى فى هذا الإطار على الحد من مشكلة التمويل اللازم لتلك المشروعات من خلال إجراءات ومبادرات عديدة الهدف منها تمكين تلك المشروعات من الحصول على التمويل اللازم .

ثانيا : التوصيات :

١. ضرورة تبنى الحكومة الإستراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالى للفئات المستهدفة ، ورفع (الوعى المالى لدى مالكى ومديرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق بإستخدام الخدمات المالية .

٢. إطلاق برامج و حملات إعلامية واسعة لتوعية المستهلك المالى بكيفية إتخاذ قرارات ماليه تلائم إحتياجاتة بما يضمن تحقيق الرشادة الإقتصادية .

٣. إنشاء شبكة الكترونية تضم فروع مقدمى الخدمات المالية ، وإنشاء مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر .

٤. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها إمتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات .

٥. إعتماد بنوك إسلامية والتى تتعامل وفق الشرعية الإسلامية فى تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

٦. طرح بدائل تمويلية جديدة أكثر ملائمة ، للحد من مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المراجع

اولاً المراجع العربية :ـ

١. د. أشرف محمد دوابه : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه فى الدول العربيه ، مركز إستشارات البحوث والتطويل أكاديميه السادات الإداريه ، القاهرة ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م .

٢. د.إيمان مرعى : المشروعات الصغيره والتنميه ، التجارب الدوليه المقارنه والحاله المصريه ، القاهره ، مركز الأهرام الإسترتيجى ، ٢٠١٦ م .

٣. إيهاب رشدى مصطفى : دور الصناعات الصغيره فى تنميه الإقتصادات الناميه ، رسالة دكتوراه ، طنطا ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٦م

٤. أيمن عمر : إدراة المشروعات الصغيره والمتوسطه ، مرجع سابق

٥. توفيق عبدالرحيم يةسف : إدارة الأعمال التجاريه الصغيره ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ م

٦. د. جلال الدين بن رجب ، دراسة حول إحتساب مركب للشمول المالى وتقدير العلاقه بين الشمول المالى والناتج المحلى والإجمالى فى الدول العربيه ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨

٧. رنا مكرم عبدالتواب : دور البنوك الإسلاميه فى تمويل ونمو المنشآت الصغيره والمتوسطه فى الدول الناميه (دراسة حالة البنوك الإسلاميه فى مصر)، رسالة ماجستير القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعة القاهره ، ٢٠١٧م

٨. د. رجب أبو أحمد أمين : التحليل الإحصائى لمعدلات خسائر المشروعات الصغيره والمتوسطه بالتطبيق على الجمعيه المصريه للتأمين التعاونى ، المجله العلميه ، أسيوط ، كلية التجاره ، جامعة أسيوط ، يونيو ٢٠١٧ م

٩. سماح مصطفى عبدالغنى : تفعيل دور المشروعات الصغيره فى خدمة أهداف التنميه الإقتصاديه المصريه ، وزارة الماليه ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزيه للبحوث الماليه والتنميه الإداريه ، القاهره ، ٢٠٠٧ م

١٠. سمير محمد عبدالعزيز : التأجير التمويلى ومداخله ، مكتب الإشعاع ، الإسكندريه ، ٢٠٠٠ م

١١. د. محمد محمود عبدالله يوسف : آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه ، نماذج من التجربه المصريه ، جامعة القاهره ، كلية التخطيط العمرانى الإقليمى

١٢. ضياء الناروز : المشروعات الصغيره ومتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليديه والإسلاميه ، دار التعليم الجامعى ، الإسكندريه ، ٢٠١٥ م

١٣. د. عبله محمد الخواجه : دور المنظمات الدولية فى إتاحة الخدمات غير التمويليه للمشروعات الصغيره والمتوسطه فى مصر " دور الخدمات الماليه وغير الماليه فى تدعيم المشروعات المتويطه والصغيره ومتناهية الصغر " ، القاهرة ، البنك المركزى المصرى ، ٢٠٠٧م

١٤. على السلمى / المفاهيم العصريه لإدارة المنشآت الصغيره ، سلسلة عالم الإدارة ، دار غريب للطباعة والنشر ، دار غريب للطباعه والتشر ، مصر ، ١٩٩٩م

١٥. د. عصام لطفى سيد : الجهاز المصرفى ودورة فى دعم المشروعات الصغيره والمتوسطه ، القاهره ، دار النهضة العربيه ، ٢٠١٥ م

١٦. فتحى عبده أبو السيد أحمد : الصناعات الصغيره ودورها فى التنميه ، مؤسسة شباب الجامعه ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م

١٧. محمد عبدالرحمن عبدالعال ، تمويل المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال سوق الأوراق الماليه ، دراسة بورصة النيل للمشروعات الصغيره والمتوسطه ، رسالة ماجستير ، القاهره ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ، ٢٠١١ م

١٨. د.عبدالمطلب عبدالحميد :إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيره ، القاهره ، الدار الجامعيه ، ٢٠٠٩م

١٩. منى عبدالعال سيد دسوقى : سياسات التمكين الإقتصادى ، وتفعيل مكانة المرأة فى مجال المشروعات الصغيره ، المجلس القومى للمرأة ، مصر ، أغسطس ٢٠١٢ م

٢٠. محمد هيكل : مهارات إدارة المشروعات الصغيره ، سلسلة الالمدرب العمليه ، مجموعة النيل العربيه ، مصر ، ٢٠٠٢ م

٢١. نبيل جواد : إدارة وتنمية المؤسسات الصغيره والمتوسطه ، المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعه الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٧ م

ثانياً : المراجع الأجنبية :ـ

1- leyshon, A.and Thrift, N. (1993) the Restructuring of the uk financial services in 1990S.journal of rural studies.
2- the world bank (2015) : Golobal development financial indusion .
3- Reyes, G.p. canote, L.D.A.X Mazer,R.(2016) , financial indusion indicators for developing : the Peruvian case . Peru : soper intendency of banking .
4- Mira khor , A.X Iqbal Z(2012) financial inclusion Isalmic finance persepecture .
5- Mohieeldin M., Iqbal ,.Z., Rostom , A.M.X Fu, X (2011) . The role of Islamic finance in enhancing in clusion in organization of Islamic cooperation (Oic) countries .
6- center for financial inclusion (cfi, 2018) , Washington , D.C, U.S.A
7- The world bank (2014(: global development : financial indusion
8- Alliance for financial inclusion AFI (2013) , measuring
9- financial : care set of financial inclusion indicators . malysia: AFI
10- the world bank (2014) : Global financial development report .
11- Alliance for financial inclusion AFI (2016) , indicators of the quality dimension of financial inclusion . Malysia : AFI
12- Alliance for financial inclsion AFI (2013) , measuring financial : core set financial inclusion indicators . Malysia : AFI
13- AFI (2016)
14- AFI (2016)
15- christen Fournier , technique de gestion de la pme approche partiqve (france. l'editions d'organisation), 1992 .
16- report about the : development in the middle east &north Africa , the international bank for reconstruction and development , the world bank , 2003 .
١٧- سينسر جان هيل : منشأة الأعمال الصغيره فى الإقتصاد الكلى ، ترجمة صليب بطرس ، والدار الدوليه للنشر والتوزيع ، القاهره ، ١٩٩٨ م ، صـ٤١ .

ثالثاً : الدوريات والنشرات :ـ

١- صندوق النقد العربى : العلاقة المتداخلة بين الأستقرار المالى والشمول المالى ، ٢٠١٥ .
٢- صندوق النقد العربى فربق العمل الأفريقى ، تقرير الشمول المالى فى الدول العربية ، ٢٠١٥ .

٣- تقرير البنك الدولى ، ٢٠١٤ .

٤- تقارير البنك المركزى المصرى :

- تقرير الأستقرار المالى فى جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤ .

- الكتاب الدورى رقم ٢٤٠٨ ، لسنة ٢٠٠٨ .

- الكتاب الدورى الصادر فى ٧/ ١٢/ ٢٠١٥ .

- الكتاب الدورى الصادر فى ٥/ ٣/ ٢٠١٧ .

- قرار البنك المركزى الصادر فى ١١/ ١/ ٢٠١٦ .

- قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .

٥- مجلة الدراسات الماليه والمصرفيه ، الأكاديمية العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه ، عمان ، العدد الثالث ، ٢٠١٥ .

رابعاً : المواقع الإلكترونية :-

1- http://www.albankaldawli.org
2- http://goo.gl/wbzxup
٣- **وكذلك أيضا** http://www.worldbank.org/en/programs/globalfindex
٤- **وكذلك أيضا** http://ww.cgap.org/topics/financialinclusion
5- http://www.masrawy.com
6- atinmag.ahram.org.eg/news96129aspx
7- atinmag.ahrami.org.eg/new/96129 .
8- www.yonm7.com/story/2018/3/
9- http://www.cbe.org.eg
10-http://sme.ebi.gov.eg/sites/Arabic/page/SMEDB.aspx

References:

1: almarajie alearabia:-

• d. 'ashraf muhamad dawabuh : 'iishkaliat tamwil almuasasat alsaghirih walmutawasitih faa alduwal alearabiah , markaz 'iistisharat albuhuth waltatwil 'akadimayh alsaadat al'iidarih , alqahirat , aleadad alraabie , 'uktubar 2006 m .

• da.'iiman mareaa : almashrueat alsaghiruh waltanmih , altajarib alduwaliih almuqarinuh walhalah almisriuh , alqahirah , markaz al'ahram al'iistartayjaa , 2016 m .

• 'iihab rushdaa mustafaa : dawr alsinaeat alsaghiruh faa tanamiyh al'iiqtisadat alnaamih , risalat dukturah , tanta , kuliyat alhuquq , jamieat tanta , 2016m

• 'ayman eumar : 'iidrat almashrueat alsaghiruh walmutawasituh , marjie sabiq

• tufiq eabdalrahim yatsif : 'iidarat al'aemal altijariah alsaghiruh , dar safa' lilnashr waltawzie , eamaan , al'urduni , 2009 m

• di. jalal aldiyn bin rajab , dirasat hawl 'iihtisab murakab lilshumul almalaa wataqdir alealaqih bayn alshumul almalaa walnaatij almuhalaa wal'iijmalaa faa alduwal alearabiah , sunduq alnaqd alearabii , yuniu 2018

• rna makram eabdaltuwaab : dawr albunuk al'iislamiih faa tamwil wanumui alminshat alsaghirih walmutawasitih faa alduwal alnaamih (dirasat halat albunuk al'iislamih faa misr), risalat majistir alqahirat , kuliyat al'iiqtisad waleulum alsiyasiih , jamieat alqahirih , 2017m

• da. rajab 'abu 'ahmad 'amin : altahlil al'iihsayia limueadalat khasayir almashrueat alsaghirih walmutawasitih bialtatbiq ealaa aljameih almisriih liltaamin altaeawunaa , almajalah aleilamayh , 'asyut , kuliyat altujarih , jamieat 'asyut , yuniu 2017 m

• smah mustafaa eabdalughnaa : tafeil dawr almashrueat alsaghiruh faa khidmat 'ahdaf altanmih al'iiqtisadiah almisriah , wizarat almalih , qitae maktab alwazir , al'iidarat almarkazih lilbuhuth almalih waltanmih al'iidarayh , alqahirah , 2007 m

• smir muhamad eabdialeaziz : altaajir altamwilaa wamadakhiluh , maktab al'iisheae , al'iiskandrih , 2000 m

• d. muhamad mahmud eabdallah yusif : alyat daem watamwil almashrueat alsaghiruh walmutawasituh , namadhij min altajarubih almisriih , jamieat alqahirih , kuliyat altakhtit aleumranaa al'iiqlimaa
• dya' alnaaruz : almashrueat alsaghiruh wamutanahiat alsighar bayn wasayil altamwil altaqlidih wal'iislamiih , dar altaelim aljamieaa , al'iiskandrih , 2015 m
• d. eabalah muhamad alkhawajih : dawr almunazamat alduwaliat faa 'iitahat alkhadamat ghayr altamwilih lilmashrueat alsaghirih walmutawasitih faa misr " dawr alkhadamat almalih waghayr almalih faa tadeim almashrueat almutawitih walsaghirih wamutanahiat alsighar " , alqahirat , albank almurakazaa almusraa , 2007m
• ealaa alsalmaa / almafahim aleasrih li'iidarat alminshat alsaghirih , silsilat ealam al'iidarat , dar gharib liltibaeat walnashr , dar gharib liltibaeih waltishar , misr , 1999m
• d. eisam litfaa sayid : aljihaz almasrafaa wadawrat faa daem almashrueat alsaghirih walmutawasitih , alqahirah , dar alnahdat alearabiah , 2015 m
• fathaa eabduh 'abu alsayid 'ahmad : alsinaeat alsaghiruh wadawruha faa altanmih , muasasat shabab aljamieih , al'iiskandariat , 2005m
• muhamad eabdalrahman eabdaleal , tamwil almashrueat alsaghiruh walmutawasituh min khilal suq al'awraq almalih , dirasat bursat alniyl lilmashrueat alsaghiruh walmutawasitih , risalat majistir , alqahirah ' kuliyat al'iiqtisad waleulum alsiyasiat , jamieat alqahirih , 2011 m
• du.eabdalmutalib eabdalhamid :'iiqtisadiaat tamwil almashrueat alsaghiruh , alqahirah , aldaar aljamieih , 2009m
• munaa eabdaleal sayid dasuqaa : siasat altamkin al'iiqtisadaa , watafeil makanat almar'at faa majal almashrueat alsaghiruh , almajlis alqawmaa lilmar'at , misr , 'aghustus 2012 m
• muhamad hikal : maharat 'iidarat almashrueat alsaghiruh , silsilat alalmudarib aleamalih , majmueat alniyl alearabiah , misr , 2002 m
• nabil jawad : 'iidarat watanmiat almuasasat alsaghiruh walmutawasituh , almuasisuh aljamieayh lildirasat walnashr waltawzie , altabeuh al'uwlaa , bayrut , 2007 m

3 : almarajie al'ajnabiia:-

- leyshon, A.and Thrift, N. (1993) the Restructuring of the uk financial services in 1990S.journal of rural studies.
- the world bank (2015) : Golobal development financial indusion .
- Reyes, G.p. canote, L.D.A.X Mazer,R.(2016) , financial indusion indicators for developing : the Peruvian case . Peru : soper intendency of banking .
- Mira khor , A.X Iqbal Z(2012) financial inclusion Isalmic finance persepecture .
- Mohieeldin M., Iqbal ,.Z., Rostom , A.M.X Fu, X (2011) . The role of Islamic finance in enhancing in clusion in organization of Islamic cooperation (Oic) countries .
- center for financial inclusion (cfi, 2018) , Washington , D.C, U.S.A
- The world bank (2014(: global development : financial indusion
- Alliance for financial inclusion AFI (2013) , measuring
- financial : care set of financial inclusion indicators . malysia: AFI
- the world bank (2014) : Global financial development report .
- Alliance for financial inclusion AFI (2016) , indicators of the quality dimension of financial inclusion . Malysia : AFI
- Alliance for financial inclsion AFI (2013) , measuring financial : core set financial inclusion indicators . Malysia : AFI
- AFI (2016)
- AFI (2016)
- christen Fournier , technique de gestion de la pme approche partiqve (france. l'editions d'organisation), 1992 .
- report about the : development in the middle east &north Africa , the international bank for reconstruction and development , the world bank , 2003 .

• saynsar jan hil : munsha'at al'aemal alsaghiruh faa al'iiqtisad alkulaa , tarjamat salib butrus , waldaar aldawlih lilnashr waltawzie , alqahirah , 1998 m , si41 .

3: aldawriaat walnasharat:-

• sunduq alnaqd alearbaa : alealaqat almutadakhilat bayn al'ustiqrar almalia walshumul almalaa ،2015 .

• sunduq alnaqd alearbaa farabaq aleamal al'afriqaa , taqrir alshumul almalaa faa alduwal alearabiat , 2015 .
• taqrir albank alduwlaa ،2014 .
• tiqarir albank almurakazaa almusraa :
• taqrir al'ustiqrar almalaa faa jumhuriat misr alearabiat , 2014 .
• alkutaab alduwraa raqm 2408 , lisanat 2008 .
• alkitab alduwraa alsaadir faa 7/12/2015 .
• alkitab alduwraa alsaadir faa 5/3/2017 .
• qarar albank almurakazaa alsaadir faa 11/1/2016 .
• qanun albank almurakazaa waljihaz almasrafaa raqm 88 lisanat 2003 .
• majalat aldirasat almalih walmasrifih , al'akadimiat alearabiah lileulum almalih walmasrifayh , eamaan , aleadad althaalith , 2015 .

4: almawaqie al'iiliktirunia:-

1- http://www.albankaldawli.org
2- http://goo.gl/wbzxup
3- wkadhalik 'aydan
http://www.worldbank.org/en/programs/globalfindex
4- wkadhalik 'aydan :
http://ww.cgap.org/topics/financialinclusion
5- http://www.masrawy.com
6- atinmag.ahram.org.eg/news96129aspx
7- atinmag.ahrami.org.eg/new/96129
8- www.yonm7.com/story/2018/3/
9- http://www.cbe.org.eg
10- http://sme.ebi.gov.eg/sites/Arabic/page/SMEDB.aspx

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ٢٦١١

أهمية البحث :ـ ٢٦١١

الهدف :ـ ٢٦١١

إشكالية البحث :ـ ٢٦١٢

منهجية البحث :ـ ٢٦١٢

خطة البحث :ـ ٢٦١٢

المبحث الأول الشمول المالى ودور البنك المركزى فى تعزيزه ٢٦١٣

المطلب الأول مفهوم الشمول المالى ٢٦١٤

المطلب الثانى دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى ٢٦٢٥

المبحث الثانى دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٦٣٥

المطلب الأول ماهية المشروعات المتوسطة والصغيرة ٢٦٣٦

المطلب الثانى دور البنك المركزى فى دعم وتعزيز الشمول المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٦٥١

الخاتمة ٢٦٦٥

النتائج والتوصيات ٢٦٦٥

أولا : النتائج ٢٦٦٥

ثانيا : التوصيات : ٢٦٦٦

المراجع ٢٦٦٧

REFERENCES: ٢٦٧١

فهـــــرس الموضوعـــــات ٢٦٧٥